



منظمة العفو
الدولية

13

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013
حالة حقوق الإنسان في العالم

حقوق الإنسان ليست

بحاجة إلى حدود/1

بقلم سليل شتي، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

الرسوم التوضيحية

الوصول إلى الإنترنت /10

إنترنت بأي ثمن؟ /14

نظرة عامة على مناطق

العالم/21

آسيا والمحيط الهادئ/22

إفريقيا/26

الأمريكتان/30

أوروبا ووسط آسيا/34

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/38

عناوين منظمة العفو الدولية/45

العناوين/48

المحتويات

تمثل الإحصاءات الواردة في المقدمة والخاصة بالتعذيب، وحرية التعبير، والمحاكمات الجائرة، عدد البلدان التي يساور منظمة العفو الدولية فيها بواعث قلق عميق بشأن وقوع تلك الانتهاكات خلال عام 2012. وترد جميع الإحصاءات الأخرى من الأمم المتحدة (من بينها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمرأة الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات)، ومنظمة ترانزأرمز، وبرنامج بيانات النزاع المسلح، وإعلان جنيف.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

amnesty.org/ar

الطبعة الأولى 2013
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
Easton Street 1
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية 2013
رقم الوثيقة:

AI Index: POL 10/002/2013 Arabic

بيانات هذا الكتاب مثبتة في سجل المكتبة البريطانية.

اللغة الأصلية: الإنجليزية
أشرف على الترجمة والمراجعة والتحرير والتنضيد والإخراج الفني: فريق تحرير اللغة العربية بالأمانة الدولية، منظمة العفو الدولية



هنا شلبي، من سكان الضفة الغربية،
تجلس في خيمة تضامن مع الأسرى
الفلسطينيين بمدينة غزة، مايو/ أيار 2012.
وقد أبعدها السلطات الإسرائيلية إلى غزة
في أبريل/ نيسان بعد إضرابها عن الطعام
لمدة 43 يوماً احتجاجاً على اعتقالها إدارياً.





13

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 المقدمة





الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل
شتي وعدد من مندوبي المنظمة برفقة أفراد
من سكان المجتمع المحلي في «بودو»
يزورون موقع التسرب النفطي في ضواحي
بلدة بودو بمنطقة الحكومة المحلية في
غوكانا بولاية ريفرز في دلتا نهر النيجر،
نيجيريا. نوفمبر/ تشرين الثاني 2012.

حقوق الإنسان ليست بحاجة إلى حدود

سلي شتي، الأمين العام

التقرير السنوي 2013
المقدمة

«الظلم في أيّ مكان يهدد للعدل في كل مكان. إننا عالقون في شبكة من التبادلية لا فكاك منها، ومنضوون تحت عباءة مصير واحدة. وما يؤثر على أيّ منا بشكل مباشر، إنما يؤثر علينا جميعاً بشكل غير مباشر».

مارتن لوثر كنج الابن، في رسالته من سجن برمنغهام 16 إبريل/نيسان 1963، الولايات المتحدة الأمريكية.

في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012 أطلق مسلحون من حركة «طالبان» في باكستان النار على ملالة يوسف زاي، البالغة من العمر 15 عاماً، فأصابوها في رأسها وفاضت روحها. أما الجريمة التي اقترفتها فكانت الدعوة إلى حق الفتيات في التعليم، وأما سلاحها فكان المدوّة. وشأنها شأن محمد بوعزيزي، الذي أشعل تصرفه في عام 2010 فتيل احتجاجات واسعة النطاق على اتساع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأسرها، فإن عمل ملالة تخطّى حدود باكستان. لقد أدت الشجاعة والمعاناة البشرية، إلى جانب قوة وسائل التواصل الاجتماعي التي لا تقيد حدود، إلى تغيير فهمنا للنضال من أجل حقوق الإنسان والمساواة والعدالة، حتى مع التحول المحسوس الذي طرأ على الخطاب المتعلق بالسيادة وحقوق الإنسان.

وقد نزل الناس في كل مكان إلى الشوارع، فضلاً عن الفضاء الرقمي - رغم تعرضهم لمخاطر كبيرة على المستوى الشخصي - لفضح أعمال القمع والعنف التي اقترفتها الحكومات وغيرها من الفاعلين الأقوياء. وخلقوا شعوراً بالتضامن الأممي - عبر المدونات وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي والصحافة التقليدية - للإبقاء على ذكرى محمد وأحلام ملالة حية في الأذهان.

إن مثل هذه الشجاعة، مصحوبةً بالقدرة على توصيل توقنا العميق للحرية والعدالة والحقوق، كانت بمثابة تحذير إلى أولئك المتربعين على سدة السلطة. وشكّلت ومضات الدعم الموجهة إلى أولئك المحتجين على القمع والتمييز نقيضاً صارخاً لأفعال العديد من الحكومات التي تقمع المحتجين السلميين وتبذل محاولات يائسة للسيطرة على الفضاء الرقمي – ليس أقلها إعادة بناء حدودها الوطنية في هذا الفضاء.

فما معنى أن يعتمد أولئك الممسكون بزمام السلطة إلى التشبث بقوة بمفهوم «السيادة» وإساءة استخدامه، عندما يدركون القوة الكامنة للشعوب وقدرتها على تفكيك الهياكل الحاكمة، وتسليط الضوء على أدوات القمع والتضليل التي يستخدمونها من أجل البقاء في سدة الحكم؟ إن النظام الاقتصادي والسياسي والتجاري الذي خلقه أولئك الحكام غالباً ما يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تؤدي تجارة الأسلحة إلى إزهاق الأرواح، ولكن الحكومات، التي تستخدم تلك الأسلحة لقمع شعوبها، أو التي تجني الأرباح من الاتجار بها، لا تتوانى عن الدفاع عن تلك التجارة، أما المبرر الذي تسوقه فهو «السيادة».

السيادة والتضامن

وإذا أردنا أن نسعى إلى تحقيق الحريات والحقوق والمساواة، فإننا يجب أن نعيد التفكير في مفهوم السيادة. إذ أن قوة السيادة يجب – ويمكن – أن تنشأ من خلال التمسك باختيار مصيرنا بأنفسنا، كما كانت الحال بالنسبة للدول التي انبثقت من حقبة الاستعمار الكولونيالي، أو من كابوس الدول الغاشمة المجاورة، أو من تحت رماد الحركات التي أطاحت بالأنظمة القمعية والفاصلة. هذه هي قوة السيادة إلى الأبد. ولكي نحافظ على جذوتها حية، ونعمل على احتواء الجانب الاستغلالي لها، ينبغي أن نعيد تعريف السيادة وأن نعترف بالتضامن الأممي والمسؤولية الكونية. إننا مواطنون عالميون، ويهْمُنّا الأمر لأننا نستطيع الحصول على المعلومات، ويمكننا، مختارين، ألا نكون مقيدين بحدود.

إن الدول تطالب بالسيادة بشكل اعتيادي – وتساوي بين السيادة وبين السيطرة على الشؤون الداخلية في بلدانها بدون تدخل خارجي – وذلك كي تفعل ما يحلو لها – وهي تتعلل بالسيادة – مهما كانت مخادعة – من أجل إخفاء أو إنكار عمليات القتل بالجملة أو الإبادة الجماعية أو القمع أو الفساد أو المجاعة أو الاضطهاد على أساس النوع الاجتماعي. بيد أن الذين يسيئون استغلال سلطتهم وامتيازاتهم لم يعد بمقدورهم إخفاء ذلك. فقد أضحى بوسع أي شخص استخدام أجهزة الهاتف الخليوي لتسجيل وتحميل أفلام فيديو تكشف الواقع الفعلي لانتهاكات حقوق الإنسان في وقت وقوعها وكشف النقاب عن الحقيقة الكامنة وراء الخطاب المنافق والمبررات التي تخدم مصالحهم الذاتية. وبالمثل، فقد أضحت الشركات وغيرها من الفاعلين الخاصين ذوي النفوذ أكثر تعرضاً للتدقيق والنقد لأنه بات من الصعب، على نحو متزايد، إخفاء عواقب أفعالهم عندما تكون ملتوية أو إجرامية.

إننا نعمل في إطار خاص بحقوق الإنسان يقدرُ السيادة، ولكنه لا يدافع عنها بلا قيد أو شرط – عقب إرساء مبدأ «مسؤولية الحماية» التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة في عام 2005، وأعاد التأكيد عليها مراراً منذ ذلك الحين. ومن السهل معرفة السبب: فعام 2012 وحده يقدم لنا أدلة كافية على أن الحكومات تنتهك حقوق الناس الذين تحكمهم.

ويمثل أحد العناصر الرئيسية لحماية حقوق الإنسان في حق جميع الناس في عدم التعرض للعنف. وثمة عنصر رئيسي آخر يتمثل في القيود القوية التي تحدُّ من قدرة الدول على التدخل في حياتنا الشخصية والعائلية. وهذا يشمل حماية حقنا في حرية التعبير والضمير والاشتراك في الجمعيات. كما يشمل عدم التدخل في أجسادنا وبكيفية استخدامنا لها – أي بالقرارات التي نتخذها بشأن الإنجاب والهوية الجنسية والنوع الاجتماعي وكيفية اختيار ملابسنا.

في الأيام الأولى من عام 2012، باتت 300 عائلة بلا مأوى في العاصمة الكمبودية فنوم بنه، عقب إجلائها بشكل عنيف من الحي الذي كانت تعيش فيه. وبعد بضعة أسابيع، واجه 600 برازيلي المصير نفسه في عشوائية بينهينهو بولاية ساو باولو. وفي 21 مارس/ آذار قُتل أشخاص في جامايكا في موجة من عمليات إطلاق النار على أيدي الشرطة؛ وتعرّض موسيقيون أذربيجانيون للضرب والاعتقال والتعذيب في الحجز؛ وغرقت مالي في أزمة، عندما وقع انقلاب في العاصمة باماكو.

وهكذا استمرت الأمور على هذا المنوال: المزيد من عمليات الإجلاء القسري في نيجيريا؛ ومقتل صحفيين في الصومال والمكسيك وسواهما؛ واغتصاب النساء أو الاعتداء عليهن جنسياً في المنزل أو الشارع أو أثناء ممارستهن لحقهن في الاحتجاج؛ ومنع الأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر والمختلطي الجنس من تنظيم مهرجاناتهم الخاصة

وتعرّضهم للضرب؛ وقتل نشطاء حقوق الإنسان أو الزجُّ بهم في السجون بتهم ملفقة. وفي سبتمبر/ أيلول أعدمَت اليابان امرأة للمرة الأولى منذ أكثر من 15 سنة. وشهد شهر نوفمبر/ تشرين

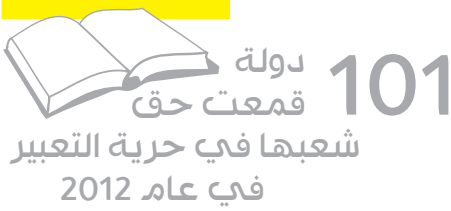
الثاني تصاعداً جديداً في نزاع إسرائيل/ غزة. وفَرَّ عشرات الألوف من المدنيين من منازلهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما

تقدّمت الجماعة المسلحة المعروفة باسم M23 والمدعومة من رواندا نحو عاصمة إقليم شمال كيفو.

ثم جاء دور سوريا. ففي نهاية العام قدّرت الأمم المتحدة عدد القتلى هناك بنحو 60,000 شخص. ولا يزال العدد في ارتفاع.

التفاس عن توفير الحماية

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، استُخدم مفهوم «سيادة الدولة» – المرتبط على نحو متزايد بمفهوم الأمن القومي – لتبرير الأفعال المناقضة لحقوق الإنسان. وداخلياً يدّعي أولئك الذين يتمتعون بالقوة أنهم وحدهم القادرون على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الناس الذين يحكمونهم.



وشأنه شأن والده من قبله، مكث الرئيس بشار الأسد في السلطة عن طريق توجيه الجيش السوري وقوات الأمن السورية ضد الذين يطالبونه بالتنحي. بيد أن ثمة اختلافاً رئيسياً بين الحالتين، وهو أنه في وقت مذبحه حماة التي وقعت عام 1982، حاولت منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى تسليط الضوء على ما كان يحدث، وعملت بلا كلل أو ملل من أجل وقف المذبحة، ولكن عمليات القتل الجماعي وقعت بعيداً عن أنظار العالم. أما في السنتين الأخيرتين، فعلى العكس من ذلك، استطاع المدونون والنشطاء السوريون البواسل أن يخبروا العالم مباشرة عما يحدث لهم في بلدهم، حتى حال حدوثه.

قُتل أكثر من 60,000 شخص منذ بدء النزاع السوري



على الرغم من تزايد الخسائر في الأرواح – وعلى الرغم من وفرة الأدلة على الجرائم المرتكبة – فقد فشل مجلس الأمن مرة أخرى في حماية المدنيين. فمنذ حوالي سنتين، ما انفكت قوات الجيش والأمن السورية تشن هجمات عشوائية ضد الأشخاص الذين تتصور أنهم يدعمون الثوار، وتعتقلهم وتعذبهم وتقتلهم. وقد وثّق أحد تقارير منظمة العفو الدولية 31 شكلاً من أشكال التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. كما ارتكبت جماعات المعارضة المسلحة عمليات قتل ميدانية وتعذيب، وإن كانت على نطاق أقل اتساعاً. ويتم الدفاع عن فشل مجلس الأمن في حماية المدنيين، وخاصة من قبل روسيا والصين، باسم احترام سيادة الدولة.

إن الفكرة التي تقول إنه لا يتعين على الدول، منفردة، ولا على المجتمع الدولي ككل التدخل بشكل حاسم لحماية المدنيين عندما تستهدف الحكومات وقواتها الأمنية شعوبها – ما لم يكن لها مصلحة في ذلك – أمر غير مقبول. وسواء كنا نتحدث عن عمليات الإبادة الجماعية في عام 1994 في رواندا، أو عن حشر وتطويق أفراد التاميل في «منطقة حظر إطلاق النار» المميّنة في شمال سري لنكا، التي لقي فيها عشرات الآلاف من المدنيين مصرعهم في عام 2009، أو عن استمرار المجاعة في كوريا الشمالية وفي النزاع السوري، فإن السلبية باسم احترام سيادة الدولة أمر لا مبرر له.

وفي نهاية المطاف تعتبر الدول مسؤولة عن احترام حقوق الناس الذين يعيشون على الأراضي التابعة لها. بيد أنه لا يمكن لمن يؤمن بالعدالة وحقوق الإنسان أن يصدق أن السيادة تخدم هذه المبادئ في الوقت الراهن بأية طريقة باستثناء عدم الإيفاء بها.

ومن المؤكد أن الوقت قد حان لتحدي هذا الخليط السام من ادعاءات الدول بالسيادة المطلقة وتركيزها على الأمن القومي، بدلاً من حقوق الإنسان والأمن الإنساني. ولا حاجة بنا لالتماس الأعذار بعد اليوم. كما أن الأوان لأن يحث المجتمع المدني الخطي وأن يعيد تأطير واجبه نحو حماية جميع المواطنين العالميين.

الوصاية أو الاستغلال

ويقع على عاتق بلداننا الالتزام باحترام حقوقنا وحمايتنا والإيفاء بها. ولكن بلداناً عديدة لم تفعل ذلك، وفي أحسن الأحوال فعلته بشكل غير متسق أو ثابت. وعلى الرغم من كل النجاحات التي حققتها

حركة حقوق الإنسان على مدى العقود القليلة الماضية – من إطلاق سراح سجناء الرأي إلى الحظر العالمي للتعذيب وإنشاء محكمة جنائية دولية – فإن هذا التشويه لمفهوم السيادة يعني أن مليارات البشر ما زالوا متأخرين.

وكان أحد الأمثلة الصارخة على هذا الأمر، خلال العقود الماضية، يتمثل في معاملة السكان الأصليين. إن القيمة الأساسية التي توحد مجتمعات السكان الأصليين حول العالم تتمثل في رفضهم لفكرة «ملكية» الأرض. وبدلاً من ذلك، فقد اعتبروا أنفسهم أوصياء على الأرض التي يعيشون فوقها وحراساً لها. وقد انطوى هذا الرفض لمفهوم حيازة ملكية على دفع ثمن باهظ، وثبت أن الكثير من الأراضي التي يعيش عليها السكان الأصليون كانت غنية بالموارد. ولذا فإن الحكومة التي من المفروض أن تحمي حقوقهم تعتمد إلى الاستيلاء على أراضيهم باسم «سيادة الدولة»، ثم تقوم ببيعها أو تأجيرها أو السماح للآخرين بسلبها.

وبدلاً من احترام قيمة أن تكون هذه المجتمعات وصية على الأرض وحارسة لها ولمواردها، انتقلت الدول والشركات إلى تلك المناطق وهجرت السكان المحليين قسراً واستولت على الأرض واستحوذت على ملكيتها أو على الحقوق في ملكية المعادن الموجودة في باطنها.

80 دولة أجرت محاكمات جائرة بشكل منهجي وحرمت مواطنيها من العدالة في عام 2012



ففي براغواي، قضى أفراد جماعة «سوهو ياكسا» من السكان الأصليين عام 2012، مثلما قضوا السنوات العشرين الأخيرة، مشردين من أراضيهم التقليدية على الرغم من صدور حكم من محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في عام 2006 اعترف بحقوقهم في أراضيهم. وفي الشمال، استمر عشرات من أفراد الشعوب الأولى في كندا في معارضة اقتراح بإنشاء خط أنابيب يصل بين الرمال النفطية في «ألبرتا» وساحل كولومبيا البريطانية، قاطعاً أراضيهم التقليدية.

وفي الوقت الذي يتعين فيه على الحكومات أن تتعلم من مجتمعات السكان الأصليين بهدف إعادة النظر في العلاقة مع الموارد الطبيعية، فإن مجتمعات السكان الأصليين في العالم بأسره تحت الحصار.

ومما يجعل هذا الدمار كارثياً بشكل خاص هو المدى الذي تذهب إليه الدول والشركات في تجاهل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي يشترط على الدول صراحةً ضمان المشاركة الكاملة والفعالة لشعوب السكان الأصليين في جميع المسائل التي تهتمهم. ويتعرض النشطاء المدافعون عن حقوق السكان الأصليين للعنف وحتى للقتل عندما يحاولون الدفاع عن مجتمعاتهم وأراضيهم.

ولم تنحصر ممارسات التمييز والتهميش والعنف في منطقة الأمريكيتين، وإنما شملت سائر أنحاء العالم – من الفلبين إلى ناميبيا، حيث شهد عام 2012 أطفال سان وأوفاهيمبا والأقليات العرقية

الأخرى وهم يواجهون العديد من الحواجز التي تمنعهم من الحصول على التعليم. وكانت هذه هي الحال في أوبو وبين أطفال أوفامبيا، الذين يُرغمون على قص شعرهم وعدم ارتداء ملابسهم التقليدية كي يُسمح لهم بالالتحاق بالمدارس.

تدفق المال والشعوب

إن السباق على الموارد ليس سوى عنصر واحد في عالمنا المعولم. والعنصر الآخر هو تدفق رأس المال عبر الحدود ووراء المحيطات وفي جيوب الأقوياء. صحيح أن العولمة جلبت نمواً اقتصادياً وازدهاراً للبعض، ولكن تجربة السكان الأصليين تتجلى في المجتمعات الأخرى، التي يشاهد أفرادها الحكومات والشركات وهي تجني المنافع من الأرض التي يعيشون عليها، بينما هم يعانون من المجاعة.

ففي بلدان منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مثلاً، وعلى الرغم من حدوث نمو كبير في العديد من هذه البلدان، لا يزال ملايين البشر يعيشون تحت نير الفقر الذي يشكل خطراً على حياتهم. ولا يزال الفساد وتدفق رأس المال إلى الملاذات الخالية من الضرائب خارج إفريقيا من الأسباب الرئيسية لتقشي الفقر. وظلت الثروة المعدنية في هذه المنطقة تغذي الصفقات بين الشركات والسياسيين، التي يجني الطرفان منها الأرباح- ولكن مقابل ثمن. إن انعدام الشفافية بشأن الاتفاقيات الخاصة بالامتيازات، وانعدام المساءلة التام يعنيان ثراء المساهمين في الشركات والسياسيين على نحو غير عادل، بينما يعاني الذين تُستغل قوة عملهم والذين يتم تجريدهم من أرضهم وانتهاك حقوقهم أهد المعاناة. ولا تزال العدالة بعيدة جداً عن متناول أيديهم.

كان حوالى نصف مجموع المهاجرين إلى المدن من النساء، وقد برز اتجاه يتعلق بهجرة النساء بمفردهن - الأمر الذي يجعلهن أكثر تعرضاً للعنف وأكثر عرضة لعمليات الإخلاء القسري



ومن بين الأمثلة الأخرى على التدفق الحر لرأس المال تلك العوائد التي يرسلها العمال المهاجرون حول العالم إلى بلدانهم الأصلية. ووفقاً

للبنك الدولي فإن قيمة عوائد العمال المهاجرين في البلدان النامية تبلغ ثلاثة أضعاف قيمة مساعدات التنمية الدولية الرسمية. ومع ذلك فإن العمال المهاجرين أنفسهم غالباً ما حُرموا من توفير الحماية الكافية لحقوقهم، سواء من جانب بلدانهم الأصلية أو البلدان المضيفة.

فعلى سبيل المثال، استمرت وكالات التشغيل في نيبال خلال عام 2012 في الاتجار بالعمال المهاجرين لغايات الاستغلال والعمل القسري وتحصيل رسوم أعلى مما تحدده الحكومة، الأمر الذي يجبر العمال على طلب قروض كبيرة بفوائد مرتفعة. وقامت وكالات التشغيل بخداع العديد من المهاجرين فيما يتعلق بشروط العمل، ونادراً ما عوقبت الوكالات التي انتهكت قانون العمل النيبالي. وفي أغسطس/ آب منعت الحكومة النساء اللائي تقل أعمارهن عن 30 سنة من الهجرة لغايات العمل المنزلي في الكويت وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة بسبب الشكاوى من إساءة المعاملة الجنسية وغيرها من

أشكال إساءة المعاملة في تلك البلدان، مع وجود قانون لا يقدم لحقوق المرأة أكثر من التشديق اللفظي. بيد أن هذا الحظر أدى إلى زيادة مخاطر اضطراب النساء للبحث عن عمل بطرق غير رسمية. ولكن ما كان يتعين على الحكومة أن تفعله هو العمل الحثيث على ضمان بيئة عمل آمنة للنساء.

12 مليون شخص كانوا بلا جنسية في مطلع عام 2012

وفي حال مغادرة العمال المهاجرين، تدّعي الدول المرسلّة أنه لا يقع على عاتقها أية التزامات تجاههم لأنهم لم يعودوا موجودين على أراضيها، بينما تدعي الدول المضيفة أنه لا حقوق لهؤلاء لأنهم ليسوا من مواطنيها. وفي الوقت نفسه، فإن الاتفاقية المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم، التي فُتح باب التوقيع عليها في عام 1990، لا تزال إحدى اتفاقيات حقوق الإنسان الأقل تصديقاً؛ وليس هناك دولة متلقية للمهاجرين في أوروبا الغربية قد صدقت على الاتفاقية، ولا غيرها من الدول التي لديها عدد كبير من السكان المهاجرين، مثل الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، والهند، وجنوب إفريقيا، ودول الخليج، قد صدقت هي الأخرى.

إذ لم تصدّق عليها أية دولة من دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية. كما أن دولاً مستقلة أخرى ذات أهمية، من قبيل الولايات المتحدة، وكندا، أستراليا وبعض دول منطقة الخليج والهند وجنوب إفريقيا، لم تصدّق على الاتفاقية.

ويعتبر اللاجئون مستضعفين أكثر من غيرهم، وهناك قرابة 12 مليون شخص بلا جنسية في العالم، وهؤلاء هم الأشد ضعفاً، وعددهم يضاوي عدد سكان الحواضر الكبرى، كلندن أو لاغوس أو ريو، وتشكل النساء 80% منهم. وعندما يكون هؤلاء محرومين من الحماية من قبل دول «ذات سيادة»، فإنهم يصبحون مواطنين عالميين حقاً، وبالتالي تقع مسؤولية حمايتهم على عاتقنا جميعاً. كما أنهم يمثلون الحجة الأنصع للإيفاء بواجب توفير الحماية لهم، لأن حقوق الإنسان يجب أن تشمل جميع البشر، سواء كانوا في موطنهم أم لا.

ويُنظر إلى حماية حقوق الإنسان في الوقت الراهن على أنها خادم مطيع لسيادة الدولة. إذ تتعرض النساء للاغتصاب في المخيمات بجنوب السودان، ويُحتجز طالبو اللجوء، من أستراليا إلى كينيا، في مراكز اعتقال أو أقفاص معدنية، ويلقى المئات حتفهم في القوارب المهترئة وهم يبحثون عن مرفأً آمناً.

ففي عام 2012 أُبعدت القوارب المحملة بالأفارقة وهي تتخطى في مياه السواحل الإيطالية عن الشواطئ الأوروبية الآمنة مرة أخرى، لأن تلك الدول ادّعت أن السيطرة على حدودها أمر مقدس. واستمرت الحكومة الأسترالية في اعتراض قوارب اللاجئين والمهاجرين في عرض البحر. وقد دافع حرس السواحل في الولايات المتحدة عن مثل هذه الممارسة على النحو الآتي: «إن اعتراض المهاجرين في عرض البحر يعني أنه يمكن إعادتهم بسرعة إلى بلدانهم الأصلية، بدون الاضطرار للجوء إلى الإجراءات المتبعة على السواحل إذا نجحوا في دخول الولايات المتحدة». وفي كل حالة، وُضعت السيادة فوق حق الأفراد في طلب اللجوء.

ويقضي نحو 200 شخص نحبهم في كل عام وهم يحاولون عبور الصحراء إلى الولايات المتحدة - وهذه نتيجة مباشرة للتدابير التي اتخذتها الحكومة الأمريكية لجعل الممرات الأكثر أماناً غير صالحة لعبور المهاجرين. وظلت أعداد الموتى ثابتة حتى مع انخفاض وتيرة الهجرة.

وتُظهر هذه الأمثلة أبشع أشكال التخلي عن مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان - بما فيها الحق في الحياة - وتتناقض بشكل صارخ مع التدفق الحر لرأس المال الذي أشرنا له بالتفصيل آنفاً.

كما تتناقض قيود الهجرة بشكل صارخ مع تدفق الأسلحة التقليدية عبر الحدود بلا عوائق

إلى حد كبير - بما فيها الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد قُتل مئات الآلاف من البشر أو جُرحوا أو اغتُصبوا أو فروا من منازلهم نتيجة لهذه التجارة. كما أن لتجارة الأسلحة صلة مباشرة بالتمييز والعنف على أساس النوع الاجتماعي وتأثيراً غير متناسب على النساء. وكان لهذا الأمر تداعيات بعيدة المدى على الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن والمساواة في النوع الاجتماعي وضمان التنمية. ومما يُوجج هذه الانتهاكات جزئياً تلك السهولة التي يتم فيها شراء الأسلحة وبيعها ومقايضتها وشحنها حول العالم - وغالباً ما تنتهي إلى أيدي الحكومات المسيئة وقواتها الأمنية وأمراء الحرب والعصابات الإجرامية. إنها تجارة مربحة - 70 مليار دولار أمريكي سنوياً - ولذا فإن أصحاب المصالح الراسخة يحاولون حماية هذه التجارة من التنظيم. ومع دفع هذا التقرير إلى الطباعة، تتهاوى الحكومات الأكثر اتجاراً بالأسلحة لدخول المفاوضات بمعاودة تجارة الأسلحة. ويتلخص مطلبنا في أنه حيثما يكون هناك خطر حقيقي من إمكانية استخدام هذه الأسلحة لارتكاب انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإنه ينبغي حظر عمليات نقلها.

تدفق المعلومات

بيد أن الجانب الإيجابي المهم الذي نستمد من هذه الأمثلة هو أننا أصبحنا نعرف بأمر هذه الأسلحة. فعلى مدى نصف قرن، ما فتئت منظمة العفو الدولية توثق انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وتستخدم كافة الموارد التي لديها في محاولة لوقف الانتهاكات ومنع وقوعها وحماية حقوقنا. إن الاتصالات المعولمة تخلق فرصاً لم يكن يحلم بها مؤسسو حركة حقوق الإنسان الحديثة. ولم يعد بوسع الحكومات والشركات أن تفعل شيئاً يُذكر للتستر خلف الحدود «السيادية».

كما أن السرعة التي تتجذر بها أشكال الاتصالات الحديثة في حياتنا تحبس الأنفاس. فمنذ عام 1985، عندما حُلِق فضاء «dotcom» حتى اليوم، حيث يستطيع 2.5 مليون شخص استخدام الإنترنت، دارت عجلات التغيير بسرعة غير عادية. وقد شهد عام 1989 اقتراح تيم بيرنرز لي المتعلق باستعادة الوثائق عبر الإنترنت. وُولد «هوت ميل» في عام 1996، والمدونات في عام 1999، وأُطلقت ويكيبيديا في عام 2001. وفي عام 2004 وُولد «الفايس بوك»، وتبعه «يو تيوب» بعد سنة - إلى جانب

توفي ما بين
794,000 و
1,115,000
شخص كنتيجة مباشرة
للمعارك التي نشبت
في 131 نزاعاً مسلحاً



مستخدمة الإنترنت رقم مليار، التي قيل إن «من المرجح إحصائياً أن تكون امرأة من شنغهاي عمرها 24 سنة». وجلب عام 2006 معه «تويتر»، وموقع «غو غي» الصيني المراقب التابع لمحرك البحث «غوغل». وبحلول عام 2008 كان عدد الأشخاص المستخدمين للإنترنت في الصين أكبر من عددهم في الولايات المتحدة. وفي العام نفسه، أنشأ نشطاء يعملون مع الصحفيين الشعبيين الكينيين موقعاً أسموه «يوساميدي» - وهي كلمة سواحيلية تعني «شهادة» - كان يهدف في البداية إلى تحديد الأنباء المتعلقة بالعنف في كينيا بعد الانتخابات، وتطوّر منذ ذلك الوقت إلى منصة استُخدمت في شتى أنحاء العالم بهدف «دمقرطة المعلومات».

في فبراير/شباط 2012، قضى 100 شخص من النازحين داخلياً نحبهم في أفغانستان نتيجة للبرد أو المرض في مخيمات اللاجئين في كابول

إننا نعيش في عالم غني بالمعلومات. ويمتلك النشطاء فيه أدوات لضمان عدم إخفاء الانتهاكات، وتخلق المعلومات دافعاً للعمل. نحن نواجه وقتاً حرجاً، وسنستمر في الحصول على هذه المعلومات. أم أنّ الدول المتواطئة مع لاعبين أقوياء آخرين ستمنع ذلك؟ إن منظمة العفو الدولية تريد ضمان امتلاك

كل شخص للأدوات التي تسهّل الحصول على المعلومات أو تبادلها، وتحدي السلطة والسيادة عندما يُساء استخدامها. ومع وجود الإنترنت بات بإمكاننا بناء نموذج من المواطنة العالمية. إن الإنترنت يشكل نقطة مضادة لمفهوم الحقوق التي تقوم على السيادة والمواطنة ككل.

إن المضمون الذي عبّر عنه مارتن لوثر كينغ الابن بفصاحة بالغة فيما يتعلق «بشبكة التبادلية التي لا فكاك منها» و«الانضواء تحت عباءة المصير الواحدة» قد اعتنقه ودعاه العديد من المفكرين العظام والمدافعين عن حقوق الإنسان قبل مارتن لوثر كينغ وبعده. أما الآن فقد حان الوقت لغرس هذه الأفكار في «نسيج» نموذج المواطنة الدولية. ويصوغ مفهوم «أوبنتو» في القارة الإفريقية هذه الأفكار بشكل أوضح: «أنا من أنا لأننا نحن من نحن» («كينونتي بسبب كينونتنا»).

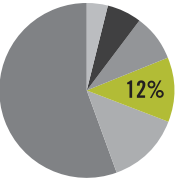
إن الأمر يتعلق بارتباطنا جميعاً، وبعدم السماح للحدود والأسوار والبحار وتصوير «الآخر» على أنه العدو بتلوين إحساسنا الطبيعي بالعدالة والأنسنة. وها هو العالم الرقمي يربطنا حقاً بالمعلومات.

الوكالة والمشاركة

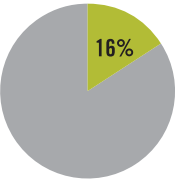
يمكن القول ببساطة إن انفتاح العالم الرقمي يمهد الطريق ويتيح لعدد متزايد من الناس إمكانية الحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل تحدي الحكومات والشركات. وهو أداة تشجع على الشفافية والمساءلة. إن المعلومات قوة، والإنترنت ينطوي على القدرة على تمكين سبعة مليارات إنسان، الذين يعيشون في هذا العالم اليوم. وهو أداة تتيح لنا إمكانية رؤية انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وتحديها أني وقعت؛ وتمكننا من تبادل المعلومات بحيث نستطيع العمل معاً لحل المشكلات وتعزيز أمن البشرية والتنمية الإنسانية والإيفاء بوعود حقوق الإنسان.

«السرعة التي تجذرت بها أشكال الاتصال في حياتنا تخلق الأبواب»

مستخدمو الإنترنت بحسب المناطق في عام 2013



أوروبا هي المنطقة التي سجلت أعلى معدلات انتشار الإنترنت في العالم (75%)، وتلتها الأمريكيتان (61%).



في إفريقيا يستخدم الإنترنت 16% من السكان، أي ما يعادل نصف معدلات انتشار الإنترنت في آسيا والمحيط الهادئ فقط.

إفريقيا

فجوة الإنترنت بين الرجال والنساء ومعدلات الانتشار في عام 2013*

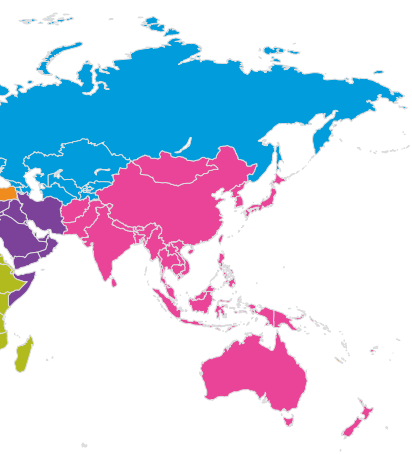
إن الفجوة بين الجنسين أكثر وضوحاً في البلدان النامية، حيث تقل نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت بنحو 16% عن نسبة الرجال، مقارنةً بالبلدان المتطورة، حيث نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت أقل من نسبة الرجال بـ 2% فقط.

لمحة سريعة

الوصول إلى الإنترنت

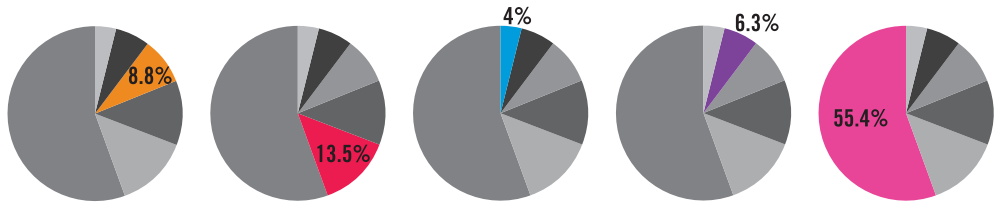
ارتفاع النمو المستمر في خدمات الإنترنت اللاسلكي

بلغ عدد المشتركين حول العالم ما يربو على 2 مليار مشترك في العالم بحلول نهاية عام 2013*

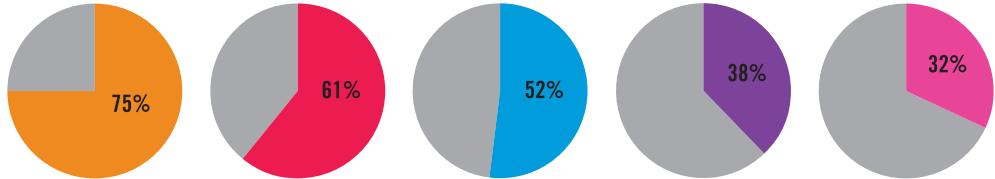


الأمريكيتان		كومنولث الدول المستقلة	
عدد المشتركين	460 مليون	عدد المشتركين	129 مليون
معدل الانتشار	48%	معدل الانتشار	46%
أوروبا		الدول العربية	
عدد المشتركين	422 مليون	عدد المشتركين	71 مليون
معدل الانتشار	68%	معدل الانتشار	19%

% من
سكان العالم



الانتشار
(% من السكان)



أوروبا

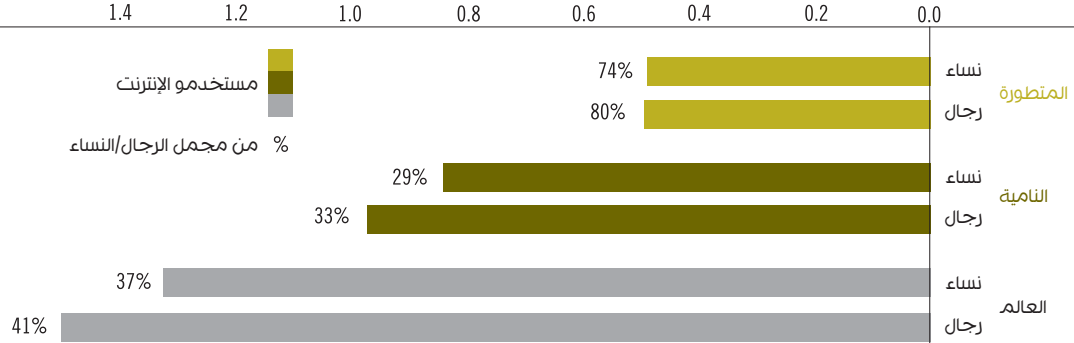
الأمريكتان

كومنولث الدول
المستقلة

الدول العربية

آسيا
والمحيط الهادئ

مليار نسمة



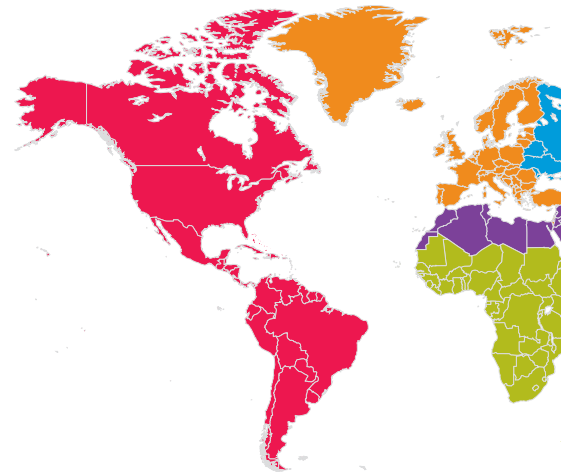
المصدر: ITU World Telecommunication/ICT Indicators database

إفريقيا

عدد المشتركين 93 مليون
معدل الانتشار 11%

آسيا والمحيط الهادئ

عدد المشتركين 895 مليون
معدل الانتشار 22%



ملاحظة: * أرقام تقديرية.
أنظر الصفحة 15 للمصادر.

أما إساءة استخدام سيادة الدولة فتمثل النقيض؛ فهي تتعلق ببناء الجدران والسيطرة على المعلومات والاتصالات والتستر خلف قوانين أمن الدولة وغيرها من ادعاءات الامتيازات. وأما الرواية التي تقف وراء مطلب السيادة فتمثل في أن ما تفعله الحكومة هو من شأنها وحدها ولا شأن لأحد آخر به، وأنها طالما كانت تتصرف ضمن حدودها، فلا يجوز الاعتراض عليها. إن المسألة إذن تتلخص في أن من يتمتع بالقوة يتصرف مع من لا حول له ولا قوة.

في 31 مايو/أيار 2012 صدّقت
إندونيسيا على الاتفاقية الدولية
المتعلقة بحماية حقوق
جميع العمال المهاجرين
وأفراد عائلاتهم - وهي الدولة
السادسة والأربعون التي صدّقت
على الاتفاقية، أي أنه لا يزال
هناك 147 دولة لم تصدّق عليها

إن قوة العالم الرقمي وإمكاناته هائلة، وما دامت التقنية ذات
قيمة محايدة، فإن هذه الإمكانيات إما أن تساعد على القيام
بأنشطة تنسجم مع بناء مجتمعات تحترم الحقوق، أو تساعد
على القيام بأنشطة مناقضة لحقوق الإنسان.

إن مما يثير اهتمام منظمة العفو الدولية، التي تضرب جذور
تاريخها في صلب الدفاع عن حرية التعبير، أن تعايش مرة
أخرى ما تفعله الحكومات عندما تكون غير قادرة على السيطرة
على التعبير وتقرر التلاعب بالحصول على المعلومات.

وليس أوضح من مضايقة المدونين في مختلف البلدان، من
أذربيجان إلى تونس، ومن كوبا إلى السلطة الفلسطينية، وملاحقتهم قانونياً. ففي فييتنام مثلاً،
حوكم المدونون الشعبويون نغوين فان هاي، المعروف باسم «ديو كاي»، ومدون «العدالة والحقيقة»
تافونغ تان، والمدون فان ثانه هاي، المعروف باسم «انه باسايغون»، في سبتمبر/أيلول بتهمة
«نشر دعاية» معادية للدولة. وقد حُكم عليهم بالسجن لمدة 12 سنة و 10 سنوات و 4 سنوات على
التوالي، مع الإقامة الجبرية لمدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات بعد إطلاق سراحهم. ولم
تستغرق المحاكمة سوى بضع ساعات، وتعرّض أفراد عائلاتهم للمضايقة والاعتقال لمنعهم من
حضور المحاكمة. وتم تأجيل محاكمتهم ثلاث مرات، كان آخرها بسبب وفاة والد تافونغ تان بعد أن
أضرم النار في نفسها أمام مكاتب الحكومة احتجاجاً على إساءة معاملة ابنتها.

بيد أن سجن الأشخاص بسبب ممارستهم حرية التعبير وتحدي المتربعين على سدة الحكم باستخدام
التقانة الرقمية، ليس سوى خط الدفاع الأول للحكومات. إذ أننا نرى دولاّ تحاول إقامة جدران نارية
حول أية اتصالات رقمية أو أنظمة معلومات. فقد حاولت إيران والصين وفييتنام إنشاء نظام يسمح
لها بإعادة السيطرة على الاتصالات والوصول إلى المعلومات المتاحة في الفضاء الرقمي.
وما يمكن أن يكون أشد إثارة للقلق هو عدد البلدان التي تستكشف وسائل تحكم وسيطرة أقل
وضوحاً في هذا المجال من خلال الرقابة الهائلة والوسائل الأكثر فنية للتلاعب بإمكانية الحصول
على المعلومات. ويجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، التي لا تزال تُظهر قدراً كبيراً من عدم
احترام الاعتراف بالمعايير - وهو ما تتبته غارات الطائرات بدون طيارين التي تشنها في أنحاء
مختلفة من العالم - قد نادت مؤخراً بالحق في فرض رقابة على أية معلومات محفوظة في أنظمة
«التخزين السحابي» - وهي خزائن ملفات رقمية لا تحدّها حدود إقليمية. وللتوضيح أقول إن ذلك
يتضمن معلومات يملكها أفراد ليسوا من مواطني الولايات المتحدة، وشركات ليس لها مقرات فيها.

إن هذا الصراع على الحصول على المعلومات والسيطرة على وسائل الاتصال لا يزال في بدايته. فماذا بوسع المجتمع الدولي أن يفعل لإظهار احترامه لأولئك الذين خاطروا بحياتهم وحررياتهم ببسالة من أجل التعبئة والحشد إبان الانتفاضات التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وماذا بوسعنا جميعاً أن نفعل لملاة يوسف زاي وجميع الأشخاص الآخرين الذين يجروون على الوقوف في وجه الظلم وقول: «كفى»؟



21 حكومة أعدمت أشخاصاً من مواطنيها في عام 2012

يمكننا أن نطالب الدول بضمان وصول جميع الناس الخاضعين لحكمها إلى العالم الرقمي بشكل حقيقي – ويفضّل أن يتم ذلك من خلال الوصول إلى الإنترنت ذي السرعة الفائقة. والدخول في الإنترنت بأسعار معقولة حقاً. إما عبر جهاز نقال، مثل الهاتف النقّال، أو عن طريق الحاسوب. وهي بذلك ستفي بأحد مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليه في المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو: «أن يتمتع الفرد بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته»، وفي المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: «لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه».

ويمكن القول إن الوصول الحقيقي إلى الإنترنت يُعتبر تمتعاً بفوائد التقدم العلمي بكل تأكيد.

قبل سنوات عديدة أنشأت الدول خدمة بريدية دولية، تنشأ على المستوى الوطني ولكنها تتصل مع كافة الخدمات البريدية الأخرى، لتخلق نظاماً بريدياً عالمياً. إذ يستطيع كل شخص أن يكتب رسالة ويشترى طابعاً بريدياً يلصقه عليها ويرسلها إلى مكان آخر، إلى أي مكان آخر في العالم تقريباً. وإذا لم تتوفر خدمة التوصيل إلى باب منزلك – فقد كان هناك نظام شبكات البريد أو مكتب البريد، أو نظام التوصيل العام، الذي كان يحدد مكاناً معيناً، يستطيع الشخص أن يذهب إليه لإحضار بريده.

وقد اعتُبر ذلك البريد خاصاً – بغض النظر عن عدد الحدود التي عبرها. وأدى ذلك الشكل من أشكال الاتصالات وتبادل المعلومات، الذي يعتبر غريباً في عالم اليوم، إلى تغيير الطريقة التي تواصلنا من خلالها، وقام على فرضية الحق في خصوصية تلك المراسلات. والأهم من ذلك كله أن الدول تعهدت بضمان إتاحة هذه الخدمة لجميع الناس. وفي الوقت الذي استخدمت فيه حكومات عدة قدرتها على الوصول إلى بريد الآخرين لقراءة ما كان يعتبر خاصاً، فإنها لم تعترض على مبدأ الحق في خصوصية تلك المراسلات. وفي بلدان لا حصر لها فتحت هذه الخدمة السبيل أمام الناس لتبادل المعلومات والمشاركة في حياة العائلة والمجتمع.

وبات الوصول إلى الإنترنت اليوم أمراً حاسماً لضمان إمكانية قيام الناس بالاتصال ببعضهم بعضاً وضمان حصولهم على المعلومات. كما أن الشفافية والحصول على المعلومات والقدرة على المشاركة في المناقشات والقرارات السياسية تُعتبر عنصراً حاسماً في بناء مجتمع يحترم الحقوق.

ثمن خدمات الإنترنت المتحرك مناطق مختارة، 2013



جميع البيانات (باستثناء تلك التي تظهر بجانبها علامة)، والتجمعات الإقليمية وأسماء البلدان والاتصالات مأخوذة مباشرة من: «العالم في عام 2013: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حقائق وأرقام»، من منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للأمم المتحدة.

أنظر: itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/ICTFactsFigures2013.pdf

ولتفسير كيفية تصنيف الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية للبلدان، أنظر:

itu.int/ITU-D/ict/definitions/regions/
تُذكر الأرقام الإجمالية لسكان أقاليم العالم لأغراض توضيحية فقط، وهي مأخوذة من: prb.org/Publications/Datasheets/2012/world-population-data-sheet/world-map.aspx#table/population

حوالي ثلث أسر الدول العربية
وآسيا والمحيط الهادئ
موصولة بالإنترنت.

تُظهر مقارنة إقليمية أن سكان القارة
الإفريقية ما زالوا غير قادرين على دفع تكاليف
خدمات الإنترنت اللاسلكي إلى حد كبير، حيث
يشكل سعر خطة قائمة على الحاسوب بحجم
بيانات 1 غيغا بايت أكثر من 50% من الدخل
القومي الإجمالي للفرد.

إفريقيا هي المنطقة التي شهدت أعلى
معدلات نمو على مدى السنوات الثلاث
الماضية، وازداد انتشار الإنترنت
اللاسلكي من 2% في عام 2010 إلى
11% في عام 2013.

في البلدان النامية تضاعف عدد المشتركين في خدمات
الإنترنت اللاسلكي من عام 2011 حتى عام 2013 (من 472
مليون إلى 1.16 مليار مشترك) بل فاق عدد المشتركين في
هذه الخدمة في البلدان المتطورة في 2013.

بحلول عام 2012 شكلت أسعار الإنترنت الثابت 1.7%
من الدخل القومي الإجمالي الشهري للفرد في
البلدان المتطورة.

في البلدان النامية ظلت خدمات الإنترنت الثابت مكلفة،
حيث شكلت 30.1% من معدل الدخل الشهري.

«أمام الدول فرصة اغتنام هذه اللحظة وضمان أن يتمكن جميع السكان الذين تحكمهم من الوصول إلى الإنترنت بتكاليف يستطيعون دفعها»

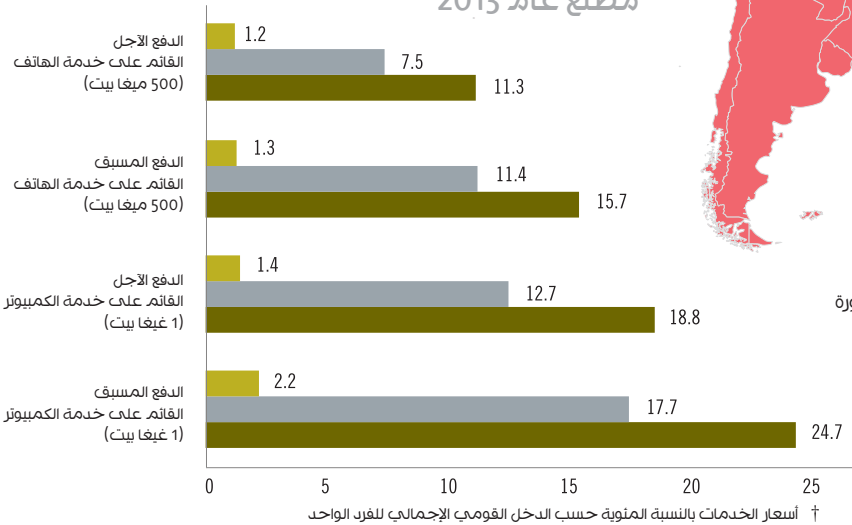
لمحة سريعة
إنترنت
بأي ثمن؟

معظم الأسر في الأمريكيتين
موصولة بالإنترنت (61%).

أوروبا هي الأكثر قدرة على دفع تكاليف خدمات الإنترنت، حيث تمثل أقل من 2% من إجمالي الدخل القومي للفرد.

أوروبا وإفريقيا هما المنطقتان الأعلى والأدنى مستوى بالنسبة لانتشار الإنترنت بين الأسر على التوالي: 77% في أوروبا، مقارنة بـ 7% في إفريقيا.

سعر خدمات الإنترنت اللاسلكي مطلع عام 2013



المتطورة
العالم
النامية

المصدر: الاتحاد الدولي
للاتصالات، مرسولات بيانات
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ملحوظة: المتوسط البسيط.
↑ التكلفة الأولية

إن عدداً قليلاً من الإجراءات التي تتخذها الحكومات يمكن أن يكون لها مثل هذه النتائج الإيجابية المباشرة والقوية وبعيدة الأثر على حقوق الإنسان.

وينبغي لكل حكومة من حكومات العالم أن تتخذ قراراً بهذا الشأن – هل ستستخدم هذه التقنية ذات القيمة المحايدة لاستعادة سلطتها على الآخرين – أم أنها ستستخدمها لتمكين وتعزيز حرية الأفراد؟

لقد خلق ظهور الإنترنت وتغلغله العالمي – من خلال الهواتف الخليوية ومقاهي الإنترنت وتوفير أجهزة الحاسوب في المدارس والمكتبات العامة وأماكن العمل والمنازل فرصة هائلة لتمكين الناس من المطالبة بحقوقهم.

اختيار من أجل المستقبل

كما أن أمام الدول فرصة اغتنام هذه اللحظة لضمان إتاحة حرية الوصول إلى الإنترنت لجميع الشعوب التي تحكمها. ويمكنها أن تكفل إمكانية وصول مواطنيها إلى الإنترنت بتكاليف مقبولة. كما أن باستطاعة الدول المساعدة في إيجاد مزيد من الأماكن، من قبيل المكتبات والمقاهي، التي يستطيع الناس من خلالها الوصول إلى الإنترنت مجاناً أو مقابل رسوم معقولة.

ومن المهم للغاية أن تكفل الدول مشاركة النساء بشكل فعال في نظام المعلومات هذا، وبالتالي المشاركة في الأنشطة والقرارات التي تُتخذ في العالم الذي يعيشن فيه – حيث أن عدد النساء اللاتي يمكنهن الوصول إلى الإنترنت لا يتجاوز 600 مليون امرأة. وبيّن تقرير جديد للأمم المتحدة وجود فجوة كبيرة في استخدام الإنترنت بسبب النوع الاجتماعي في بلدان من قبيل مصر والهند والمكسيك وأوغندا. وهذا يعني أن الدول يجب أن تخلق أنظمة تمكن

النساء من الوصول إلى الإنترنت في المنازل والمدارس وأماكن العمل، لأن ثمة أماكن، من قبيل مقاهي الإنترنت، ليست عملية بالنسبة للنساء اللائي لا يستطعن مغادرة منازلهن لأسباب دينية أو ثقافية.

كما تستطيع الدول أن تعمل من أجل القضاء على التمييز الاجتماعي ضد النساء والنمطية السلبية. فقد قالت امرأة هندية تحمل شهادة في الهندسة لمؤلفي التقرير إنها مُنعت من استخدام الحاسوب «بسبب الخوف من أنها إذا لمست،

فإن أمراً سيئاً سيحدث». وأشارت أدلة طريفة إلى أن بعض الأزواج يمنعون زوجاتهم من استخدام حاسوب العائلة خوفاً من مشاهدة مواد جنسية غير ملائمة. وهذا يُعتبر أحد أسباب دخول 14 بالمائة فقط من النساء في أذربيجان عالم الإنترنت، مع أن 70 بالمائة من الرجال استخدموه.

وباعترافها بحق الناس في الوصول إلى الإنترنت، فإن الدول ستفي بواجباتها نحو احترام حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات. ولكنها يجب أن تفعل ذلك بطريقة تحترم الحق في الخصوصية.

30% من النساء في سن 15-19 سنة في البلدان الأقل تطوراً متزوجات، وفي حالة استمرار الأنماط الحالية، فإن العقد القادم سيشهد زواج نحو 100 مليون من الفتيات الأطفال

إن عدم القيام بذلك ينطوي على خطر خلق مستويين من الناس، محلي وعالمي – حيث يتمتع بعضهم بإمكانية الحصول على الأدوات التي يحتاجونها للمطالبة بحقوقهم، في حين يُترك البعض الآخر متخلفاً عن الركب.

إن المعرفة والمعلومات والقدرة على الكلام تشكل قوة. وإن الدول التي تحترم الحقوق لا تخشى تلك القوة، لأنها تعزز عملية التمكين. كما أن طبيعة الفضاء الرقمي التي لا تعرف الحدود تعني أننا جميعاً نستطيع المشاركة في تمرين المواطنة العالمية لاستخدام هذه الأدوات لتعزيز احترام حقوق الإنسان في أماكن صغيرة قريبة من المنزل، وللتضامن مع الأشخاص الذين يعيشون في أماكن بعيدة.



كان هناك
15.2 مليون
لاجئ في العالم في
مطلع عام 2012، بينهم
46% دون سن 18

ويمكن لأشكال التضامن التقليدية أن تُحدث أثراً أعظم إذ تنتشر عبر الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي.

خُذْ مثلاً على ذلك الأشخاص الاثني عشر الذين شُنَّ آلاف النشطاء حملة من أجلهم كجزء من الماراثون العالمي العاشر لكتابة الرسائل تحت عنوان «اكتب من أجل الحقوق» في ديسمبر/كانون الأول 2012، وهي أضخم فعالية لحقوق الإنسان في العالم. وشملت في السنوات القليلة الماضية كتابة رسائل إلكترونية وعرائض على الإنترنت ورسائل نصية قصيرة ورسائل بالفاكس وتغريدات، وأنتجت 2 مليون تحرّك، عبّرت عن التضامن مع الأشخاص المسجونين بسبب معتقداتهم وتقديم الدعم لهم والمساعدة على إطلاق سراحهم.

إننا في منظمة العفو الدولية نرى في الإنترنت الوعود والإمكانات الراديكالية – التي رآها بيتر بننسون قبل أكثر من 50 عاماً – ألا وهي إمكانية أن يعمل الناس معاً عبر الحدود للمطالبة بالحرية والحقوق للجميع. وكان حلمه قد اعتُبر أحد أكبر ضروب الجنون في ذلك الزمن. إن العديد من سجناء الرأي السابقين مدينون بحريتهم وحياتهم لذلك الحلم. ونحن الآن على شفا حلق وتحقيق حلم آخر سيعتبره البعض ضرباً من الجنون كذلك. ولكن منظمة العفو الدولية اليوم تواجه التحدي وتدعو الدول إلى الاعتراف بعالمنا المتغير وخلق أدوات التمكين لجميع البشر.

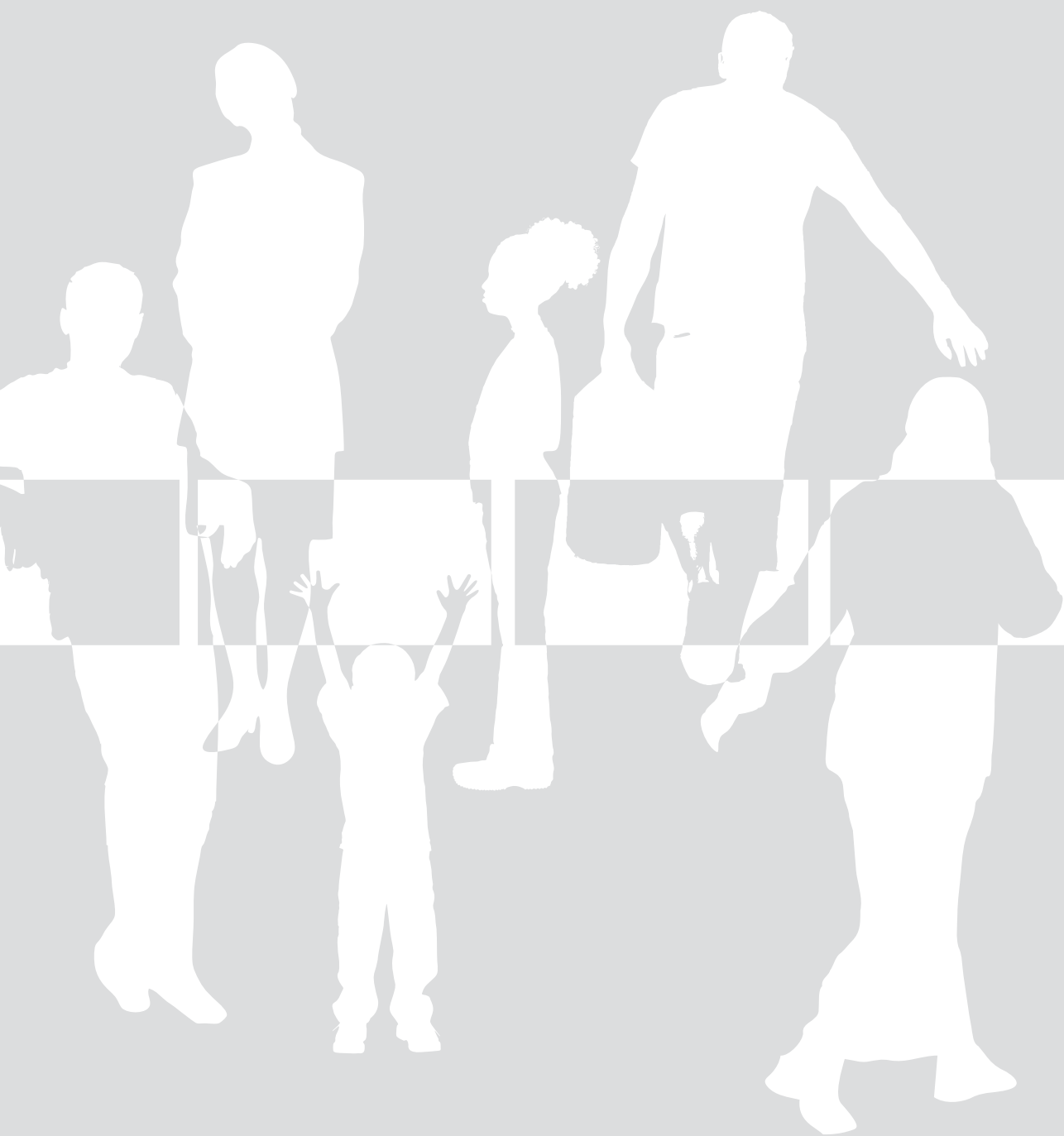
«إن ما يبعث فيّ الأمل هذا الدعم والتضامن من قبل الأشخاص العاديين. فالناس هم مصدر الزخم والمحفّز الوحيد للتغيير، ولن تفعل الحكومات شيئاً إلا بضغط من الشعوب. وإن كمية الرسائل التي وصلتني [من نشطاء منظمة العفو الدولية] أمدّتني بالأمل على الرغم من كافة التحديات.»

عزة هلال أحمد سليمان، التي لا تزال تتعافى من الاعتداء الغاشم عليها في ميدان التحرير بمصر. وحالة عزة هلال هي واحدة من بين 12 حالة تم إبرازها في ديسمبر/كانون الأول 2012. وكانت قد تدخلت عندمارأت مجموعة من الجنود ينهالون بالضرب على فتاة وينزعون ملابسها، وأسفر الاعتداء على عزة هلال عن إصابتها بكسر في الجمجمة ومشكلات في الذاكرة. وقد رفعت دعوى قضائية ضد الجيش.



محتجون يُحيون الذكرى الخامسة
لمقتل هرنّت دنك، يناير/كانون الثاني
2012، إسطنبول، تركيا. وكان هرنّت
دنك، رئيس تحرير جريدة «أغوس»، قد
نشر مقالات حول الهوية الأرمنية.





13

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 نظرة عامة على مناطق العالم



نظرة عامة على مناطق العالم

آسيا والمحيط
الهادئ

نظرة عامة على مناطق العالم

آسيا والمحيط
الهادئ



امرأة تصرخ بينما يجري هدم منزلها في
قرية يانغجي، مدينة غوانغزو، إقليم
غوانغدونغ، الصين. وكانت عمليات الإجراء
المفاجئة والعنيفة تتم على نطاق واسع،
وعادة ما كانت تسبقها تهديدات ومضايقات.

في

بلدان شتى من آسيا والمحيط الهادئ قبل مجرد التعبير العلني البسيط عن الرأي – سواء كان ذلك التعبير في الشارع أو على الإنترنت – بقمع وحشي من جانب الدولة. وتعرض الأشخاص للمضايقة والاعتداء والسجن والقتل بشكل اعتيادي بسبب التجرد على تحدي السلطات.

ففي فيتنام سُجن أكثر من 20 معارضاً سلمياً، بينهم مدونون وكتاب أغاني، بتهمة ملفقة تتعلق بالأمن القومي. وفي إندونيسيا سجنّت السلطات ستة أشخاص بتهمة التجديف، وظل 70 ناشطاً سياسياً يقبعون خلف القضبان. وفي كمبوديا أطلقت قوات الأمن النار على أشخاص كانوا يحتجون سلمياً ضد عمليات الإجلاء القسري ورداءة ظروف العمل، وأردتهم قتلى. وفي الصين تعرض الأشخاص الذين احتجوا على عمليات الإجلاء القسري الجماعية لخطر الاعتقال أو السجن أو إرسالهم إلى معسكرات إعادة التربية من خلال العمل. وفي سري لنكا اعتُقل صحفيون وغيرهم تعسفياً أو اختُطفوا – ولن يُشاهدوا ثانية – بسبب انتقادهم السلطات. وفي الهند سُجن الناشطاء الذين يناضلون من أجل حقوق مجتمعات السكان الأصليين بتهمة ذات دوافع سياسية – لأن رغبتهم في حماية حقوقهم في أراضيهم التقليدية تسير عكس تيار مصالح الشركات.

ولم تفعل التغييرات التي حدثت على مستوى القيادات العليا في عدد من بلدان المنطقة شيئاً يُذكر لتحسين مشهد حقوق الإنسان. ففي الصين اعتُقل أكثر من 100 شخص لمنع وقوع احتجاجات

نظرة عامة على مناطق العالم
آسيا والمحيط
الهادئ

فيتنام إندونيسيا
كمبوديا الهند
كوريا الملديف

أفغانستان
ميانمار باكستان
تايلند بابوا غينيا

الجديدة
اليابان
سنغاف

قبل إجراء التغيير في قيادة الحزب الشيوعي الصيني في نوفمبر/تشرين الثاني – وهو التغيير الأول من نوعه منذ عشر سنوات، وفي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، حيث استمر كيم جونج – أون في توطيد قيادته عقب توليه السلطة في عام 2011، ظل المعارضون السياسيون يتعرضون للنفى إلى معسكرات اعتقال نائية، حيث كابدوا سوء التغذية الحاد والأشغال الشاقة والتعذيب والموت في بعض الحالات.

وفي جزر المالديف قوبلت الاحتجاجات التي اندلعت ضد استقالة رئيس الوزراء في ذلك الوقت محمد نشيد بقمع عنيف، حيث استهدفت قوات الأمن حلفاءه السياسيين وقامت بتعذيبهم.

«عندما كنا في المستشفى، سمعتُ ورأيت رجال شرطة بالزي الرسمي وهم يقتحمون المكان. وقد انهالوا بالضرب على الجرحى، وضر بوههم على رؤوسهم بشكل خاص».

عضو البرلمان ماريا بديي، التي أصيبت بجروح على أيدي الشرطة خلال مظاهرة ضد استقالة محمد نشيد في جزر المالديف، 7 فبراير/شباط 2012

واستمر النزاع المسلح في إفساد حياة عشرات الآلاف من سكان المنطقة، حيث تعرض المدنيون للإصابة بجروح وللقتل والتهجير نتيجة للهجمات الانتحارية أو التفجيرات العشوائية أو الضربات الجوية أو عمليات القتل المستهدف في أفغانستان وميانمار وباكستان وتايلند.

وأُحبطت طموحات النساء والفتيات في شتى أنحاء المنطقة، مع عجز الدول عن حماية حقوقهن وتعزيزها على نحو كافٍ. ففي أفغانستان وباكستان، استمر حرمان العديد من النساء والفتيات من المشاركة في الحياة العامة. وتعرّضن في بعض الحالات للقتل بأسلوب الإعدام على أيدي حركة «طالبان». وأظهر الغضب الشعبي العارم من حادثة الاغتصاب الجماعي لطالبة في الهند، مما أدى إلى وفاتها، تقاعس الدولة الثابت عن منع العنف ضد النساء والفتيات. وفي بابوا غينيا الجديدة، مرّ مثل هذا العنف المتفشي بدون عقاب إلى حد كبير. بيد أنه سُجل تقدم في حقوق المرأة في الفلبين، التي أقرت قانون الصحة الإنجابية الجديد، بعد مرور 10 سنوات من جهود كسب التأييد التي بذلها النشطاء.

وأتخذت خطوات أخرى إيجابية – وإن كانت مؤقتة – في أماكن أخرى من المنطقة. ومع أن أفغانستان والهند واليابان وباكستان وتايوان استأنفت عمليات الإعدام بعد توقف دام بين 17 شهراً وثمان سنوات، بذلت كل من سنغافورة وماليزيا جهوداً لحذف نصوص أحكام الإعدام الإلزامية من مجموعة القوانين.

«لقد امتدت يد القسوة إلى المناطق القبلية [في شمال غرب باكستان]، ولكن يد العدالة لا تستطيع الوصول إلى ذلك المكان البعيد». غلام نايب، محام في المحكمة العليا في بيشاور

وحدث أمر مفاجئ في ميانمار، حيث سحقت الفرصة للتنفس – والتغيير – في البلاد. في نوفمبر/تشرين الثاني أعلنت السلطات عن خطط لتطوير آلية تتولى مراجعة قضايا السجناء، وأطلق سراح مئات السجناء السياسيين خلال العام.

ولكن مئات الأشخاص الآخرين مازالوا قيد التوقيف والاحتجاز التعسفيين – وهو مؤشر على أن الطريق الذي يؤدي إلى الإصلاح لا يزال طويلاً، ليس في ميانمار وحدها، وإنما في المنطقة ككل.

محتجات يحملن زهرات اللوتس، للمطالبة بإطلاق سراح 13 مدافعة عن حقوق الإنسان، ممن ينتمين إلى مجتمع بحيرة بيونغ كاك في فنوم بنه، كمبوديا. وكانت النساء قد اعتُقلن إثر قيامهن باحتجاج سلمي ضد عمليات الإخلاء القسري.

الفلبين
تايوان
قسوة



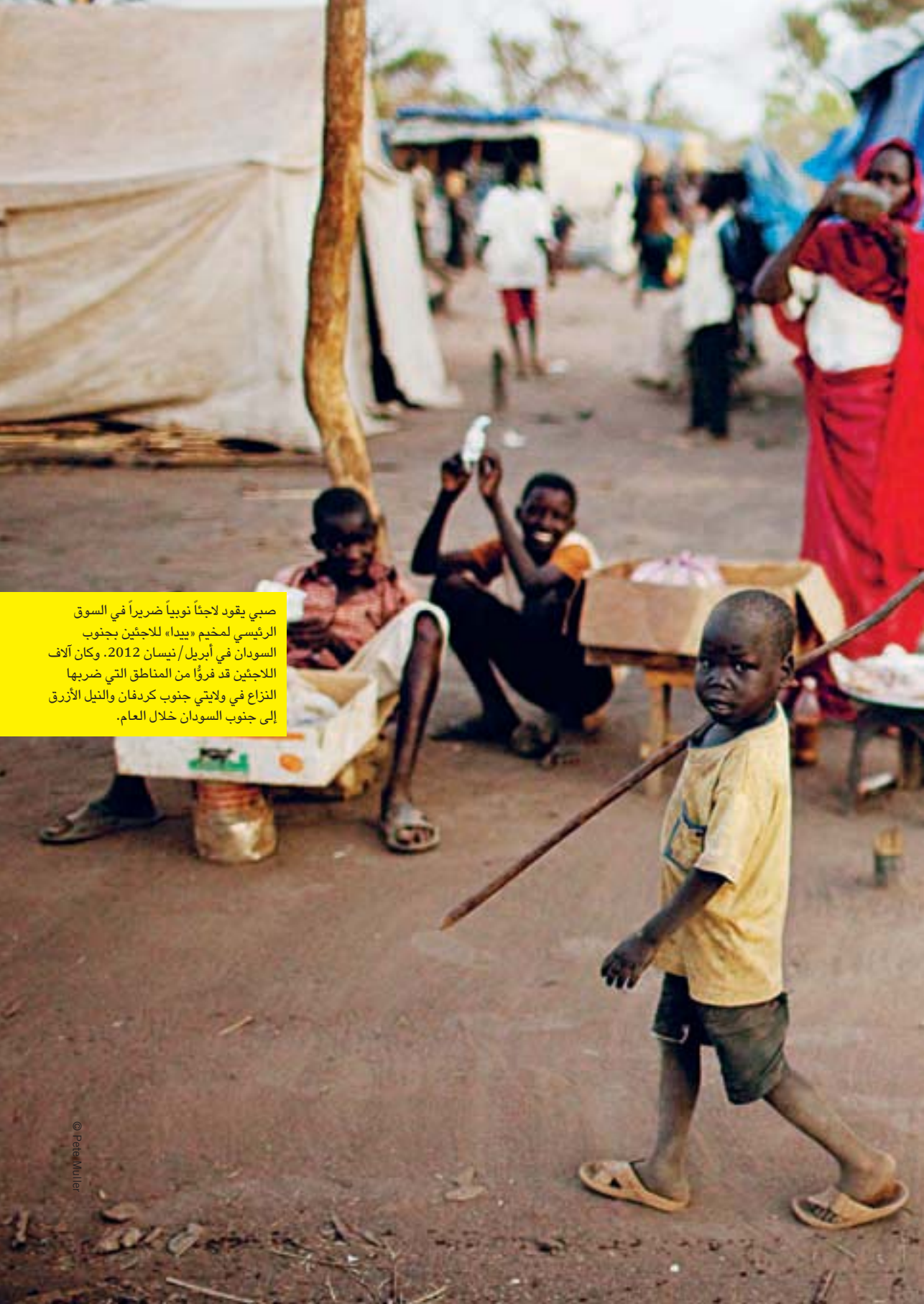


نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا

نظرة عامة على مناطق العالم

إفريقيا



صبي يقود لاجئاً نوبياً ضريحاً في السوق
الرئيسي لمخيم «بيدا» للاجئين بجنوب
السودان في أبريل/نيسان 2012. وكان آلاف
اللاجئين قد فروا من المناطق التي ضربها
النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق
إلى جنوب السودان خلال العام.

لقد

عكست الأزمة المتعمقة في مالي في عام 2012 العديد من المشكلات المتجذرة في المنطقة. وفي سائر أنحاء إفريقيا، ظلت حياة الناس وقدرتهم على إحقاق حقوقهم تصطبغ بعقبات النزاع والفقر المدقع الذي يعمُّ القارة والانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن والجماعات المسلحة. وقد أبرزت هذه العقبات الضعف المتأصل في آليات حقوق الإنسان والسلام والأمن.

في يناير/كانون الثاني، وفي سياق حالة الاستياء الطويلة الأجل في شمال مالي من الفقر والتمييز وعدم إحراز تقدم في مجال التنمية، أطلق الطوارق والجماعات المسلحة الإسلامية انتفاضة في البلاد. وقد أشعلت تلك الانتفاضة شرارة انقلاب عسكري ناجح في العاصمة باماكو في مارس/آذار، مما أسفر عن تقسيم فعلي للبلاد بحلول أبريل/نيسان. وفي الفترة المتبقية من عام 2012، ظلَّ الشمال تحت سيطرة الجماعات المسلحة. وارتكب الطوارق والجماعات المسلحة الإسلامية انتهاكات جسيمة متعددة، من بينها عمليات القتل الميداني للجنود الأسرى، وبتر الأطراف، والرجم حتى الموت، واغتصاب الفتيات والنساء.

في هذه الأثناء نفذت قوات الأمن المالية عمليات إعدام خارج نطاق القضاء وقصف عشوائي للمناطق الخاضعة لسيطرة الطوارق. وقامت الجماعات المسلحة والمليشيات التي ترعاها الدولة بتجنيد الأطفال. وفرَّ أكثر من 400,000 رجل وأمرأة وطفل من منازلهم طلباً للأمان.

نظرة عامة على مناطق العالم
إفريقيا

مالي جمهورية
الكونغو
الديمقراطية

السودان جنوب
السودان جنوب
إفريقيا إثيوبيا

غامبيا
تشاد
حقوق

كما تحمّل المدنيون الوزر الأكبر لانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن والجماعات المسلحة المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدهورت الأوضاع الأمنية الخطيرة بشكل كبير، مع تشديد الجماعات المسلحة، ومنها «حركة 23 مارس»، قبضتها على مناطق في إقليم شمال كيفو الواقع في شرق البلاد.

وفي تلك الأثناء تصاعد التوتر بين السودان وجنوب السودان بسبب النفط والمواطنة وترسيم الحدود. وظلت أوضاع حقوق الإنسان مزريّة نتيجةً لاستمرار النزاع في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وازدادت حدة القتال في أواخر عام 2012، مما أسفر عن وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين وأزمة إنسانية

متنامية وفرار ما يربو على 200,000 شخص إلى الدول القريبة. واندلعت احتجاجات جماهيرية ضد إجراءات التقشف الحكومية، مما أشعل فتيل الانتهاكات على أيدي قوات الأمن.

«قام حفيد مدرس القرآن ببيعنا إلى المقاتلين الإسلاميين...الذين درّبونا على إطلاق النار. وقبل القتال كان يتعين علينا أن نأكل رزاً مخلوطاً بمسحوق أبيض. كما كانوا يعطوننا حُقناً. بعد ذلك كنت أفعل أي شيء... كنت أرى أعداءنا كأنهم كلاب، وكل ما كان يدور في ذهني هو أن أقتلهم».

صبي من مالي عمره 16 سنة قبض عليه عندما استعاد الجيشان الفرنسي والمالي السيطرة على نيبالي. متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية عن تجربته المتعلقة بإرغامه على الانضمام إلى جماعة مسلحة إسلامية، يناير/كانون الثاني 2013.

وكانت الممارسات الوحشية للشرطة وقوات الأمن شائعة في العديد من بلدان المنطقة. ففي نيجيريا قتلت الجماعة الإسلامية المسماة «بوكو حرام» أكثر من 1000 شخص في تفجيرات وهجمات بالأسلحة. وفي ردها على تلك الهجمات، ارتكبت قوات الأمن النيجيرية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان – من قبيل عمليات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء وإضرار النار بالمنازل والاعتقال غير القانوني.

وفي أغسطس/آب نشرت سلطات الشرطة في جنوب إفريقيا وحدات مسلحة بالبنادق الهجومية والذخيرة الحية لسحق إضراب في منجم شركة لومين ماريكانا للبلاتينوم في الإقليم الشمالي الغربي. وقد لقي 16 شخصاً من عمال المنجم حتفهم في مسرح الحدث و14 آخرون في موقع آخر، حيث كانوا قد فروا من رصاص الشرطة. وظهرت مؤشرات على أن معظم القتلى والجرحى تعرّضوا لإطلاق النار بينما كانوا يحاولون الفرار أو الاستسلام. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم قضى أربعة آخرون من عمال المنجم نحبهم متأثرين بجراحهم. وكان عمال المنجم المضربون في نزاع على الأجور مع شركة لومين. وقد أدى حجم عمليات القتل ووضوحها، بالإضافة إلى تنامي الاضطرابات في قطاع المناجم، إلى التسبب بأزمة وطنية.

وواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وأفراد جماعات المعارضة إجراءات قمعية مشددة: فقد حُكم عليم بالسجن لمدد طويلة، مثلما حدث في إثيوبيا، أو تعرّضوا للاعتقال التعسفي والمضايقة وتلقوا تهديدات بالقتل، كما حدث في غامبيا. وفي كوت ديفوار، أدت الهجمات التي شنها مقاتلون مسلحون مجهولو الهوية إلى تشديد القمع على أساس الانتماءات العرقية أو السياسية المفترضة.

النساء فر الأمن إنسان

وفُرضت عقوبة الإعدام في بلدان عدة، ولكنها لم تُطبق إلا على عدد قليل جداً من البلدان – وفي خطوة مقلقة، أقدمت غامبيا على إعدام أول سجنائها منذ 30 عاماً.

وظلت النساء والفتيات بشكل خاص عرضة للتمييز والعنف بسبب نوع الجنس – حيث كان العنف المنزلي متفشياً، إلى جانب العنف الذي ترعاه الدولة والعنف المرتبط بالنزاع. وارتكبت عمليات اغتصاب من قبل الجنود وأفراد الجماعات المسلحة في العديد من مناطق النزاع، ومنها مالي وتشاد والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي السودان ذُكر أن بعض النساء المحتجيات أخضعن «لفحوص العذرية» بشكل متكرر. وفي العديد من البلدان استمرت الممارسات التقليدية الضارة، من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية.

© Amnesty International

وفي شتى أنحاء إفريقيا، ظل الفساد المتفشي والنزاع يخلقان التحديات، مع استعدادات الأفارقة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الاتحاد الإفريقي في عام 2013. بيد أنه كانت هناك بذور أمل في سائر أنحاء المنطقة، مع استمرار الناس في استخدام الوسائل السلمية للمطالبة بحقوقهم في الكرامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

لاجئة مالية شابة في مخيم تينغواوتي للاجئين بمنطقة أيورو، النيجر، أبريل/نيسان 2012. وقد أصيبت برصاصة في ذراعها عندما حاولت حماية طفلتها خلال هجوم شنته إحدى الميليشيات على قريتها.



نظرة عامة على مناطق العالم

الأمريكتان

نظرة عامة على مناطق العالم

الأمريكتان



سكان أصليون في محاكمة إفرين ريوس
مونت، مدينة غواتيمالا، يناير/كانون الثاني
2012. وقد واجه ريوس مونت، الذي حكم
البلاد في الفترة من 1982 إلى 1983، تهمة
ارتكاب جرائم إبادة جماعية أثناء الحرب
الأهلية الغواتيمالية.

إن انتهاكات حقوق الإنسان التي تفتشت في الماضي، وعدم إخضاع المسؤولين عنها للمساءلة، ألقت بظلال كثيفة على العديد من البلدان في منطقة الأمريكيتين. بيد أن المحاكمات الرئيسية التي أُجريت في عام 2012 في بلدان، من قبيل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وغواتيمالا وأوروغواي، مثّلت تقدماً مهماً في سبيل السعي إلى إحقاق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات التي ارتكبت في ظل الحكومات العسكرية في الماضي. ومع ذلك، فقد استمر النضال من أجل الوصول إلى العدالة الحقيقية ووضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للبعض. ففي هايتي، مثلاً، ظلت الإجراءات القانونية المناهضة للرئيس السابق جان - كلاود دوفالير تراوح مكانها في المحاكم. وفي الولايات المتحدة، لم يُحرَز تقدم يُذكر في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي ارتكبت كجزء من برنامج المعتقلات السرية إبان إدارة الرئيس بوش.

واستمر الصراع الاجتماعي على الموارد الطبيعية، وازدادت حدة الاعتداءات على حقوق العديد من الناس. غير أن الاعتراف بحقوق السكان الأصليين تلقى دفعة إلى الأمام عندما أُدِّت أحكام المحاكم مجدداً على حقهم في الموافقة الحرة والمسبقة والمتبصرة على مشاريع التنمية التي تؤثر على حياتهم. وفي يونيو / حزيران، مثلاً، أصدرت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان حكماً شكّل علامة فارقة لصالح شعب كيشوا في سراياكو، حيث وجدت أن حكومة إكوادور مذنبّة بانتهاك حقوق شعب كيشوا.

نظرة عامة على مناطق العالم الأمريكيتين

كولومبيا
شيلي
السلفادور
نيكاراغوا

سراياكو اتفاقية
الدول الأمريكية
كونيكتيكت

وتعرّض نظام الدول الأمريكية لحقوق الإنسان نفسه لانتقادات متجددة من قبل عدد من حكومات المنطقة رداً على قرارات المحكمة. وذهبت فنزويلا بعيداً إلى حد إرسال إشعار رسمي بالانسحاب من اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.

وأحرز بعض التقدم في وضع حد لاستخدام عقوبة الإعدام في المنطقة. وفي الولايات المتحدة - وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي استمرت في تنفيذ عمليات الإعدام - أصبحت كونيكتيكت الولاية السابعة عشرة التي تلغي عقوبة الإعدام. وفي الوقت الذي استمر فرض أحكام الإعدام في بلدان الكاريبي الناطقة بالإنجليزية، فإنه لم تُنفذ أية عمليات إعدام خلال العام.

في كولومبيا، أسهمت محادثات السلام الرسمية الأولى من نوعها منذ ما يزيد على عقد من الزمن، في رفع سقف التوقعات بأن النزاع المسلح بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا (فارك) يمكن أن يصل إلى نهايته، بعد مرور نحو 50 عاماً على نشوبه.

«ليس من السهل أن تقول إنك تعرضت للاغتصاب... بدأنا بإعادة بناء حياتنا، والكلام عما حدث لنا... هذا عندما فكرتُ بالألوان بالصمت بعد الآن... فإذا لم نقف في مواجهة الاعتداءات ضد النساء، فإنها ستستمر. ولذا لن نصمت بعد اليوم.
أعضاء في مجموعة المساعدة الذاتية لضحايا العنف من النساء، كولومبيا

وفي شتى أنحاء المنطقة، استمر الناس في تحدي الأنماط المستحكمة للتمييز والعنف ضد المرأة، وفي النضال من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية. بيد أنه بالنسبة لملايين النساء في المنطقة، فإن الحق في اتخاذ القرارات الحرة والمتبصرة بدون إكراه أو تمييز بشأن توقيت إنجاب الأطفال وعددهم، ظل يتسم بالغموض. وفي بلدان من قبيل شيلي والسلفادور ونيكاراغوا وجمهورية الدومينيكان استمر حرمان النساء والفتيات، اللاتي يحملن نتيجةً

«يجب ألا ندع الخوف يتغلب

على الشجاعة أبداً».

لايسا سانتوس سميث، معلمة مدرسة
ومناضلة من أجل البيئة

للاغتصاب أو اللاتي يشكل الحمل خطراً على صحتهن أو حياتهن، من إجراء عمليات
إجهاض آمنة وقانونية. وقد كان تأثير هذا الحرمان من حقوق الإنسان قاسياً بشكل خاص
على الفتيات والنساء الصغيرات السن اللاتي ينتمين إلى الفئات المستضعفة.

واستمر الصحفيون في لعب دور حيوي في فضح انتهاكات حقوق الإنسان، وغالباً ما كان يتم ذلك بدفع ثمن
باهظ على المستوى الشخصي. وواجه بعضهم قمعاً مباشراً من قبل الحكومة، بينما استُهدف آخرون في
بلدان أخرى من قبل العصابات المسلحة وشبكات الجريمة. وظلّ المدافعون عن حقوق الإنسان، مراراً وتكراراً،
يواجهون محاولات إسكاتهم عن طريق شيطنتهم وإساءة استغلال المحاكم والعنف. وأظهروا من خلال أفعالهم
إلى أي مدى أصبحت حركة حقوق الإنسان قوية ومتجذرة، وعكسوا الأمل الذي تبعته هذه الحركة في نفوس
الملايين في المنطقة بأسرها.

صحفيون يحتجون على مقتل ثلاثة مصورين صحفيين
في ولاية فيراكروز، مدينة المكسيك، 2012. وقد كتب
على اللافتة عبارة: «لا يمكن قتل الحقيقة بقتل الصحفي».
وكان قد قُتل ما لا يقل عن ستة صحفيين خلال العام
بسبب عملهم. ولم يتم إحراز تقدم يُذكر في التحقيقات
المتعلقة بعمليات القتل.

© AP Photo/Eduardo Verdugo





نظرة عامة على مناطق العالم

أوروبا
ووسط آسيا

نظرة عامة على مناطق العالم

أوروبا
ووسط آسيا

رجل من طائفة «الروما» يعدُّ طعاماً في
فاليني، وهي مجتمع محلي لطائفة الروما
في بياترا نيامت برومانيا. وفي أغسطس/ آب
نقلت السلطات المحلية نحو 500 شخص من
طائفة الروما إلى مساكن معزولة لا تتوفر فيها
المرافق الأساسية كالكهرباء والمواصلات.

لقد

حدث مثال نادر على الانتقال الديمقراطي للسلطة في الاتحاد السوفييتي السابق في الانتخابات البرلمانية في جورجيا. وفي أماكن أخرى، ظلت الأنظمة الاستبدادية قابضة على زمام السلطة. وحاز الاتحاد الأوروبي على جائزة نوبل، ولكنه لم يستطع ضمان الاحتياجات الأساسية للاجئين من أمن وملجأ في جميع الدول الأعضاء فيه، ولا الحقوق المتساوية لستة ملايين مواطن من طائفة «الروما». واستمر إضعاف «المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان»، التي كانت بمثابة درة التاج في نظام حماية حقوق الإنسان في أوروبا، بسبب رفض الدول تنفيذ أحكامها، ومحاولات تضيق نطاق صلاحياتها.

وتعرّضت الحقوق المدنية والسياسية للتهديد في شتى بلدان الاتحاد السوفييتي السابق. واستمرت حملة القمع في بيلاروس بعد عام 2011؛ ففي أذربيجان أُطلق سراح عدد من سجناء الرأي، واعتُقل آخرون جُدد. وفي روسيا أدت موجة جديدة من القوانين القمعية إلى زيادة قدرة الدولة على قمع الاحتجاجات أو المظاهرات أو الأفراد أو المنظمات المعارضة. وفي شتى أنحاء المنطقة، مارست الدول مزيداً من الضغوط الخفية على منتقديها: التهديدات بالعنف من قبل أشخاص مجهولي الهوية، وحملات التشهير بتعاطي المخدرات أو ممارسة العلاقات الجنسية المتعددة أو التهرب الضريبي.

واستمر نفوذ تركيا بالنمو كلاعب إقليمي، بدون إحراز تقدم كبير في احترام حقوق الإنسان داخل البلاد. ولا يزال آلاف الأشخاص يعانون الأمرين في السجن بموجب أحكام صدرت بحقهم إثر محاكمات جائرة شكّلت انتهاكاً لحقهم في حرية التعبير.

المهاجرون
اليونان
التمييز

مقدونيا إيطاليا
أوكرانيا البلقان
البوسنة والهرسك

الاتحاد الأوروبي
بيلاروس أذربيجان
روسيا تركيا

نظرة عامة على مناطق العالم
أوروبا
ووسط آسيا

وفي حكم شكّل علامة فارقة في ديسمبر/ كانون الأول، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن حكومة مقدونيا مسؤولة عن اختفاء وتعذيب خالد المصري عقب اختطافه من قبل وكالة المخابرات المركزية في سكوبية في عام 2003. وفي سبتمبر/ أيلول أُيِّدت محكمة التمييز الإيطالية الأحكام الصادرة بحق 23 شخصاً من الضباط السابقين في وكالة المخابرات المركزية على خلفية اختطاف وتسليم المواطن المصري المشتبه بضلوعه في الإرهاب أسامة مصطفى حسن نصر في ميلانو.

وظلّت المسألة على الجرائم التي ارتكبت في أوروبا كجزء من برنامج نقل وتسليم المعتقلين بقيادة الولايات المتحدة تتسم بالغموض والمراوغة، لأنّ الدول المتورطة فيه استمرت في المماطلة بالتحقيقات أو إنكار ضلوعها في الانتهاكات.

وفي دول الاتحاد السوفييتي السابق استمرت ممارسة عمليات نقل وتسليم المعتقلين بصورة غير قانونية. فقد تعاونت روسيا وأوكرانيا في اختطاف وإعادة الأشخاص المطلوبين المعرّضين للتعذيب، مما شكّل تحدياً صارخاً لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي منعت تسليمهم.

«ما كان يريد العمدة بالفعل
هو قذفنا خارج المدينة،
كي لا يرى أحداً من طائفة
«الروما» في أي مكان. وهذا
ما حدث فعلاً.
دوشيا، بعد إجلائها من منزل لها في مدينة
بياترا نيمت، رومانيا، أغسطس/ آب 2012

وعملت عدة دول، ولا سيما روسيا، على تقويض سلطة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعدم تنفيذ أحكام المحكمة، في حين أن التعديلات المقترحة على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تهدد بإضعاف استقلال المحكمة والحد من إمكانية وصول الأفراد إليها.

«لقد أدت حماستكم السياسية إلى توحيد

أناس مختلفين في اللغة والثقافة وأسلوب

الحياة. فشكراً على هذه المعجزة».

نادي تولاكوفنيكوف من فرقة «بوسي ريو» النسوية
في رسالة من السجن، سبتمبر/أيلول 2012

وفي بعض بلدان منطقة البلقان تراجعت أرجحية حصول بعض

ضحايا جرائم الحرب التي ارتُكبت في التسعينيات من القرن المنصرم

على العدالة. وظلت التحقيقات في هذه القضايا والمقاضاة عليها

تتسم بالبطء، وتصطدم بالعراقيل بسبب انعدام الإرادة السياسية. وفي

البوسنة والهرسك وبلدان أخرى استمر حرمان ضحايا الاغتصاب وغيره من جرائم العنف الجنسي من الحصول

على العدالة والمساعدة الاجتماعية.

وسعت البلدان الأوروبية إلى وضع قيود على تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء عن طريق تعزيز المراقبة الحدودية وعقد اتفاقيات مع دول شمال إفريقيا- من قبيل ليبيا- التي لم تحترم حقوق الأشخاص الذين أُعيدوا إلى شواطئها. واستمر طالبو اللجوء في اليونان في مواجهة العقوبات الشديدة أمام طلب اللجوء، وتعرضوا لخطر الاعتقال في ظروف غير إنسانية على نحو متزايد، أو للعنف على أيدي جماعات تأخذ على عاتقها تنفيذ القانون بأيديها بدوافع كراهية الأجانب.

وسمحت المجر

لجماعات يمينية

متطرفة، يرتدي أفرادها

زيّاً موحداً، بتنظيم مسيرة

عبر أحياء طائفة «الروما»،

وهم يرددون إساءات عنصرية

ويُلْقون الحجارة على السكان. وفي شتى أنحاء المنطقة، ظلت طائفة

الروما تواجه المضايقة والتمييز.

نساء يتظاهرن في باريس بفرنسا تأييداً
لثلاثة نساء من فرقة «بوسي ريو» النسوية
في روسيا، اللاتي تمت إدانتهم بتهمة «إثارة
الشغب بدوافع الكراهية الدينية». ولا تزال
اثنان منهن في السجن، وتعتبران من
سجناء الرأي.

من اللجوء
المجر
الروما

«بدأ الجنود بإطلاق

النار لترويعنا

وترهبنا... كان

الأطفال يصرخون،

وقد خشينا على

حياتنا، وخصوصاً

أننا كنا قادمين من

منطقة حرب».

إف. أ.ه. لاجئ سوري

في جزيرة فارمالكونيسبي

الصغيرة باليونان. حيث كان

محتجزاً مع سوريين آخرين.

في أغسطس/ آب 2012

LIBERTÉ
D'EXPRESSION
EN RUSSIE

FREE
PUSSY RIOT

© Pierre-Yves Brunaud/Picturank



نظرة عامة على مناطق العالم
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

نظرة عامة على مناطق العالم
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا



أحد ضحايا القصف من قبل الجيش السوري
بانتظار الدفن في حلب، سوريا، أكتوبر/
تشرين الأول 2012. وقد اتسم النزاع المسلح
الداخلي بالهجمات العشوائية على المناطق
السكنية وبانتهاكات حقوق الإنسان.

استمرت

الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ أواخر عام 2010، في تشكيل التطورات في مجال حقوق الإنسان في المنطقة بأسرها في عام 2012.

ففي سوريا عاث النزاع المسلح الداخلي الذي نشب بين قوات الحكومة والمعارضة خراباً في البلاد. واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب على أيدي جميع الأطراف، فضلاً عن الجرائم ضد الإنسانية على أيدي القوات الحكومية، على مدار عام 2012 وما بعده، ومن بينها الهجمات العشوائية على المناطق السكنية وعمليات القتل السياسي والتعذيب. وأدى الرعب والدمار على نطاق واسع إلى نزوح أكثر من 2 مليون نسمة داخل سوريا، يعيشون في أوضاع إنسانية مزرية. وبحلول نهاية العام اضطر نحو 600,000 شخص إلى الفرار إلى خارج البلاد، الأمر الذي ألقى عبئاً كبيراً على كاهل الدول المجاورة. ومع انهيار الاقتصاد والبنية التحتية وعدم وجود نهاية للقتال في الأفق، فإن مستقبل سوريا يبدو بائساً حقاً.

وفي أماكن أخرى كانت صورة عام 2012 مختلطة، ففي البلدان التي أُطيح فيها بالحكام الطغاة – كمصر وليبيا وتونس واليمن – ازدادت مساحة حرية الإعلام وتوسعت الفرص أمام المجتمع المدني. بيد أنه حدثت نكسات وبرزت تحديات على طريق حرية التعبير على أسس دينية أو أخلاقية. ففي ليبيا أدى العجز عن السيطرة على الميليشيات إلى تهديد التقدم في مجال حقوق

نظرة عامة على مناطق العالم
الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا

سوريا انتهاكات
حقوق الإنسان
مصر ليبيا تونس

اليمن احتجاجات
تحرش البحرين
سجناء الرأي

الجزائر
المنش
السع

الإنسان. وفي سائر بلدان المنطقة ظل نشاط حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين يواجهون القمع. فقد سُجن العديد من الرجال والنساء بسبب تعبيرهم عن آرائهم، وتعرضوا للضرب أو القتل في الاحتجاجات السلمية، أو للتعذيب في الحجز أو المنع من السفر أو المضايقة على أيدي عملاء الدولة. وفي دول الخليج سُجن نشطاء وشعراء وعاملون صحيون وغيرهم لمجرد مطالبتهم بالإصلاح أو التعبير عن آرائهم. ففي البحرين، في الوقت الذي كانت السلطات تتغنى بالإصلاح، فقد استمرت في حبس سجناء الرأي، ومن بينهم أعضاء قياديون في المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان. وشدّدت قوانين جديدة في الأردن والجزائر القيود على وسائل الإعلام، وشنت السلطات المغربية حملة قمع ضد الصحفيين والمعارضين.

«على مدى العام المنصرم قام ما
يربو على 20,000 شخص من أنصار
منظمة العفو الدولية في شتى
انحاء العالم بتحريك تضامني مع امرأة
سعودية، دعوا فيه إلى إلغاء الحظر
على قيادة السيارات».
بيان منظمة العفو الدولية، يونيو/ حزيران 2012

وفي البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، استمر النقاش حول الإصلاح الضروري والملح لقطاعي القضاء والأمن، ولكن التغييرات التي أُنجزت كانت قليلة. وبوجه عام، ظل الإفلات من العقاب على

انتهاكات حقوق الإنسان مستحكماً، على الرغم من اتخاذ

بعض الخطوات للتصدي للانتهاكات التي

وقعت في الماضي. وظلت عمليات الاعتقال

التعسفي والتعذيب

والمحاكمات الجائرة

شائعة، وطُبِّقَ العديد

من البلدان عقوبة الإعدام،

ولاسيما إيران والمملكة

العربية السعودية.

«وجدت أولادي يحترقون

في الشارع، وكانوا قد كُوموا

فوق بعضهم بعضاً...

وأُضرمت فيهم النار.»

أم تتحدث لباحث في منظمة العفو

الدولية في سوريا عما حدث لها

ولابنائها الثلاثة في سمرمين بمحافظة

إدلب في 23 مارس/ آذار 2012

وكانت آمال النساء اللائي

كنَّ في قلب الانتفاضات بعيدة كل البعد عن التحقيق. فلم

تتم تلبية مطالبهن بوضع حد للتمييز على أساس النوع

الاجتماعي، وتعرضت النساء المحتجات لإساءة المعاملة

بسبب الجنس. بيد أن النساء في شتى أنحاء المنطقة

واصلن تحدي التمييز الذي ظل مستحكماً في القانون

والممارسة على السواء،

والمطالبة بتوفير حماية كافية

من العنف المنزلي وغيره من

أشكال العنف بسبب النوع

الاجتماعي.

إحدى المحتجات في البحرين تحمل صورة لناشط
حقوق الإنسان السجين نبيل رجب، ديسمبر/
كانون الأول 2012. وقد تعرَّض المدافعون عن
حقوق الإنسان وغيرهم من النشطاء للمضايقة
والاعتقال والأحكام المختلفة من قبل السلطات،
وللشيطنة من قبل وسائل الإعلام التابعة للدولة.

في هذه الأثناء استمرت إسرائيل في ضرب حصارها

العسكري على قطاع غزة، وتوسيع المستوطنات

الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة. وكانت

النتيجة استمرار الأزمة الإنسانية التي كابدها 1.6 مليون

إنسان من سكان القطاع، وفرض قيود مشددة على حرية

تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي

نوفمبر/ تشرين الثاني شنت إسرائيل حملة عسكرية على

مدى ثمانية أيام على الجماعات المسلحة الفلسطينية التي

أطلقت صواريخ بطريفة عشوائية من غزة على إسرائيل.

وقد قُتل في تلك الحملة أكثر من 160 فلسطينياً، بالإضافة

إلى ستة إسرائيليين. وعلى الرغم من النكسات التي حصلت

في عام 2012، فإن ما أظهرته شعوب المنطقة من عزم

وبسالة في نضالاتها المستمرة من أجل العدالة والكرامة

وحقوق الإنسان يعطينا سبباً كافياً للتفاؤل.



الأردن
قانون
ودية



شواهد قبور نصبها نشطاء من منظمة
العفو الدولية أثناء انعقاد مؤتمر الأمم
المتحدة الخاص بمعاهدة تجارة الأسلحة
في نيويورك بهدف التوعية بالآثار
الضارة لتجارة الأسلحة غير المنظمة،
يونيُو/حزيران 2012.

2000
PEOPLE
KILLED
BY ARMS
EVERY DAY

2
PEOPLE
KILLED
BY ARMS
EVERY DAY





13

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013
عناوين المنظمة





طفل ينتظر مع والده الحصول على
ملابس دافئة في مستوطنة للنازحين
داخلها، كابول، أفغانستان، فبراير/
شباط 2012. وقد أدت رداءة التمديدات
الصحية وعدم الحصول على الرعاية
الصحية، إلى جانب الشتاء القاسي، إلى
عدد من الوفيات، وخاصة بين الأطفال.



Côte d'Ivoire ❖ Amnesty International,
04 BP 895, Abidjan 04
email: amnesty.ci@aviso.ci

Czech Republic ❖ Amnesty International,
Provaznická 3, 110 00, Prague 1
email: amnesty@amnesty.cz
www.amnesty.cz

Denmark ❖ Amnesty International,
Gammeltorv 8, 5 - 1457 Copenhagen K.
email: amnesty@amnesty.dk
www.amnesty.dk

Faroe Islands ❖ Amnesty International,
Mannarættindarúmið Kongabrugvin, Fo-100 Tórshavn
email: amnesty@amnesty.fo
www.amnesty.fo

Finland ❖ Amnesty International,
Hietaniemenkatu 7A, 00100 Helsinki
email: amnesty@amnesty.fi
www.amnesty.fi

France ❖ Amnesty International,
76 boulevard de la Villette, 75940 Paris, Cédex 19
email: info@amnesty.fr
www.amnesty.fr

Germany ❖ Amnesty International,
Zinnowitzer Strasse 8, 10115 Berlin
email: info@amnesty.de
www.amnesty.de

Ghana ❖ Amnesty International,
H/No. 347/7 Rolyat Castle Road, Opposite Havard
College, Kokomlemle, Accra
email: info@amnestyghana.org
www.amnestyghana.org

Greece ❖ Amnesty International,
Sina 30, 106 72 Athens
email: athens@amnesty.org.gr
www.amnesty.org.gr

Hong Kong ❖ Amnesty International,
3D Best-O-Best Commercial Centre, 32 Ferry Street, Kowloon
email: admin-hk@amnesty.org.hk
www.amnesty.org.hk

Iceland ❖ Amnesty International,
Þingholtsstræti 27, 101 Reykjavík
email: amnesty@amnesty.is
www.amnesty.is

Ireland ❖ Amnesty International,
Sean MacBride House, 48 Fleet Street, Dublin 2
email: info@amnesty.ie
www.amnesty.ie

Israel ❖ Amnesty International,
PO Box 14179, Tel Aviv 61141
email: info@amnesty.org.il
www.amnesty.org.il

فروع منظمة العفو الدولية

Algeria ❖ Amnesty International,
10, rue Mouloud ZADI (face au 113 rue Didouche Mourad),
Alger Centre, 16004 Alger
email: contact@amnestyalgerie.org
www.amnestyalgerie.org

Argentina ❖ Amnistía Internacional,
Cerrito 1050, 6° Piso, C1010AAV Buenos Aires
email: contacto@amnistia.org.ar
www.amnistia.org.ar

Australia ❖ Amnesty International,
Locked Bag 23, Broadway NSW 2007
email: nswaia@amnesty.org.au
www.amnesty.org.au

Austria ❖ Amnesty International,
Moeringgasse 10, A-1150 Vienna
email: info@amnesty.at
www.amnesty.at

Belgium ❖
Amnesty International (Flemish-speaking),
Kerkstraat 156, 2060 Antwerpen
email: amnesty@aivl.be
www.aivl.be
Amnesty International (francophone), Rue Berckmans 9,
1060 Bruxelles
email: amnesty@amnesty.be
www.amnestyinternational.be

Bermuda ❖ Amnesty International,
PO Box HM 2136, Hamilton HM JX
email: director@amnestybermuda.org
www.amnestybermuda.org

Burkina Faso ❖ Amnesty International,
BP 11344, Ouagadougou 08
email: aiburkina@fasonet.bf
www.amnesty-bf.org

Canada ❖
Amnesty International (English-speaking),
312 Laurier Avenue East, Ottawa, Ontario, K1N 1H9
email: info@amnesty.ca
www.amnesty.ca
Amnistie internationale (francophone),
50 rue Ste-Catherine Ouest, bureau 500, Montréal,
Quebec, H2X 3V4
www.amnistie.ca

Chile ❖ Amnistía Internacional,
Oficina Nacional, Huelén 164 - Planta Baja,
750-0617 Providencia, Santiago
email: info@amnistia.cl
www.amnistia.cl

Colombia ❖ Amnistía Internacional,
On-line Action Platform
email: AlColombia.Online@amnesty.org

عناوين
المنظمة

Peru ❖ Amnistía Internacional,
Enrique Palacios 735-A, Miraflores, Lima 18
email: amnistia@amnistia.org.pe
www.amnistia.org.pe

Philippines ❖ Amnesty International,
18-A Marunong Street, Barangay Central,
Quezon City 1100
email: section@amnesty.org.ph
www.amnesty.org.ph

Poland ❖ Amnesty International,
ul. Piękna 66a, lokal 2, I piętro, 00-672,
Warszawa
email: amnestiapr@amnesty.org.pl
www.amnesty.org.pl

Portugal ❖ Amnistia Internacional,
Av. Infante Santo, 42, 2º, 1350 - 179 Lisboa
email: aiportugal@amnistia-internacional.pt
www.amnistia-internacional.pt

Puerto Rico ❖ Amnistía Internacional,
Calle Robles 54, Suite 6, Río Piedras PR 00925
email: amnestiapr@amnestypr.org
www.amnestiapr.org

Senegal ❖ Amnesty International,
303/GRD Sacré-cœur II, Résidence Arame SIGA, BP
35269,
Dakar Colobane
email: asenegal@sections.amnesty.org
www.amnesty.sn

Sierra Leone ❖ Amnesty International,
42 William Street, Freetown
email: amnestysl@gmail.com

Slovenia ❖ Amnesty International,
Beethovnova 7, 1000 Ljubljana
email: amnesty@amnesty.si
www.amnesty.si

Spain ❖ Amnistía Internacional,
Fernando VI, 8, 1º izda, 28004 Madrid
email: info@es.amnesty.org
www.es.amnesty.org

Sweden ❖ Amnesty International,
PO Box 4719, 11692 Stockholm
email: info@amnesty.se
www.amnesty.se

Switzerland ❖ Amnesty International,
Speichergasse 33, CH-3011 Berne
email: info@amnesty.ch
www.amnesty.ch

Taiwan ❖ Amnesty International,
3F., No. 14, Lane 165, Sec. 1, Sinsheng S. Rd,
Da-an District, Taipei City 106
email: secretariat@amnesty.tw
www.amnesty.tw

Italy ❖ Amnesty International,
Via Giovanni Battista De Rossi 10, 00161 Roma
email: info@amnesty.it
www.amnesty.it

Japan ❖ Amnesty International,
7F Seika Bldg. 2-12-14 Kandaogawamachi, Chiyoda-ku,
Tokyo 101-0052
email: info@amnesty.or.jp
www.amnesty.or.jp

Korea (Republic of) ❖ Amnesty International,
Gwanghwamun P.O.Box 2045 Jongno-gu, 10-620 Seoul
email: info@amnesty.or.kr
www.amnesty.or.kr

Luxembourg ❖ Amnesty International,
23 rue des Etats-Unis, L-1019 Luxembourg
email: info@amnesty.lu
www.amnesty.lu

Mauritius ❖ Amnesty International,
BP 69, Rose-Hill
email: amnestymtius@erm.mu

Mexico ❖ Amnistía Internacional,
Tajin No. 389, Col. Narvarte, Del. Benito Juárez,
C.P. 03020 Mexico D.F.
email: info@amnistia.org.mx
www.amnistia.org.mx

Morocco ❖ Amnesty International,
281 avenue Mohamed V, Apt. 23, Escalier A, Rabat
email: amorocco@sections.amnesty.org
www.amnestymaroc.org

Nepal ❖ Amnesty International,
PO Box 135, Amnesty Marga, Basantanagar, Balaju,
Kathmandu
email: info@amnestynepal.org
www.amnestynepal.org

Netherlands ❖ Amnesty International,
Keizersgracht 177, 1016 DR Amsterdam
email: amnesty@amnesty.nl
www.amnesty.nl

New Zealand ❖ Amnesty International,
PO Box 5300, Wellesley Street, Auckland 1141
email: info@amnesty.org.nz
www.amnesty.org.nz

Norway ❖ Amnesty International,
Grensen 3, 0159 Oslo
email: info@amnesty.no
www.amnesty.no

Paraguay ❖ Amnistía Internacional,
Manuel Castillo 4987 esquina San Roque González,
Barrio Villa Morra, Asunción
email: ai-info@py.amnesty.org
www.amnesty.org.py

Mongolia ❖ Amnesty International,
Sukhbaatar District, Baga Toirog 44,
Ulaanbaatar 210648
email: aimncc@magicnet.mn
www.amnesty.mn

Thailand ❖ Amnesty International,
90/24 Lat Phrao Soi 1, Jomphol, Chatuchak,
Bangkok 10900
email: info@amnesty.or.th
www.amnesty.or.th

Turkey ❖ Amnesty International,
Hamalbaş Cd. No: 22 Dükkan 2-D2-D3-D4,
34425 Beyoğlu,
Istanbul
email: posta@amnesty.org.tr
www.amnesty.org.tr

الكيانات القطرية في منظمة العفو الدولية

Benin ❖ Amnesty International,
01 BP 3536, Cotonou
email: info@aibenin.org
www.amnesty.bj

Brazil ❖ Amnesty International,
Praça São Salvador, 5-Casa, Laranjeiras 22.231-170,
Rio de Janeiro
email: contato@anistia.org.br
www.anistia.org.br

India ❖ Amnesty International,
1074/B-1, First Floor, 11th Main, HAL 2nd Stage, Indira
Nagar,
Bangalore, Karnataka, 560 008
email: amnestyindia@amnesty.org
www.amnesty.org.in

Kenya ❖ Amnesty International,
Suite A3, Haven Court, Waiyaki Way, Westlands, P.O. Box
1527, 00606 Sarit Centre, Nairobi
email: amnestkenya@amnesty.org

Slovakia ❖ Amnesty International,
Karpatska 11, 811 05 Bratislava
email: amnestysk@amnesty.sk
www.amnesty.sk

South Africa ❖ Amnesty International,
11th Floor Braamfontein Centre, 23 Jorissen Street,
2017 Braamfontein, Johannesburg
email: info@amnesty.org.za
www.amnesty.org.za

Ukraine ❖ Amnesty International,
Olesya Honchara str, 37A, office 1, Kyev 01034
email: info@amnesty.org.ua
www.amnesty.org.ua

Togo ❖ Amnesty International,
2322 avenue du RPT, Quartier Casablanca, BP 20013, Lomé
email: contact@amnesty.tg
www.amnesty.tg

Tunisia ❖ Amnesty International,
67 rue Oum Kalthoum, 3ème étage, escalier B, 1000 Tunis
email: admin-tn@amnesty.org

United Kingdom ❖ Amnesty International,
The Human Rights Action Centre, 17-25 New Inn Yard,
London EC2A 3EA
email: sct@amnesty.org.uk
www.amnesty.org.uk

United States of America ❖ Amnesty International,
5 Penn Plaza, 16th floor, New York, NY 10001
email: admin-us@aiusa.org
www.amnestyusa.org

Uruguay ❖ Amnistía Internacional,
San José 1140, piso 5, C.P. 11.100 Montevideo
email: oficina@amnistia.org.uy
www.amnistia.org.uy

Venezuela ❖ Amnistía Internacional,
Torre Phelps piso 17, oficina 17 A,
Av. La Salle, Plaza Venezuela, Los Caobos, Caracas 1050
email: info@aiven.org
www.aiven.org

Zimbabwe ❖ Amnesty International,
56 Midlothian Avenue, Eastlea, Harare
email: amnestyinternational.zimbabwe@gmail.com

هياكل التنسيق في منظمة العفو الدولية

Hungary ❖ Amnesty International,
Rózsa u. 44, II/4, 1064 Budapest
email: info@amnesty.hu
www.amnesty.hu

Malaysia ❖ Amnesty International,
D-2-33A, 8 Avenue, Jalan Sungai Jernih, 8/1,
Section 8, 46050 Petaling Jaya, Selangor
email: aimalaysia@aimalaysia.org
www.aimalaysia.org

Mali ❖ Amnesty International,
Immeuble Soya Bathily, Route de l'aéroport,
24 rue Kalabancoura, BP E 3885, Bamako
email: amnesty.mali@ikatelnet.net

Moldova ❖ Amnesty International,
PO Box 209, MD-2012 Chişinău
email: info@amnesty.md
www.amnesty.md

عناوين
المنظمة

IS New York – UN Representative Office
Amnesty International,
777 UN Plaza, 6th Floor, New York, NY 10017, USA
email: aiunyny@amnesty.org
IS Geneva – UN Representative Office
Amnesty International,
22 rue du Cendrier, 4ème étage,
CH-1201 Geneva, Switzerland
email: uaigv@amnesty.org

Amnesty International European Institutions Office
Rue de Trèves 35, Boite 3,
B-1040 Brussels, Belgium
email: amnestyIntl@amnesty.eu
www.amnesty.eu

**IS Beirut – Middle East and North Africa
Regional Office**
Amnesty International,
PO Box 13-5696,
Chouran Beirut 1102 - 2060, Lebanon
email: mena@amnesty.org
www.amnestymena.org

IS Dakar – Africa Human Rights Education Office
Amnesty International,
SICAP Sacré Coeur Pyrotechnie Extension,
Villa No. 22, BP 47582,
Dakar, Senegal
email: isdakaroffice@amnesty.org
www.africa-hre.org

IS Hong Kong – Asia Pacific Regional Office
Amnesty International,
16/F Siu On Centre, 188 Lockhart Rd, Wan Chai,
Hong Kong
email: admin-ap@amnesty.org

IS Johannesburg
Amnesty International,
Ground Floor, 3 on Glenhove, Melrose Estate,
Johannesburg, South Africa
email: adminjoburg@amnesty.org

IS Kampala – Africa Regional Office
Amnesty International,
Plot 20A Kawalya Kaggwa Close,
PO Box 23966,
Kampala, Uganda
email: ai-aro@amnesty.org

IS Moscow – Russia Office
Amnesty International,
PO Box 212,
Moscow 119019, Russian Federation
email: msk@amnesty.org
www.amnesty.org.ru

IS Paris – Research Office
Amnesty International,
76 boulevard de la Villette,
75940 Paris, Cédex 19, France
email: pro@amnesty.org

شركاء استراتيجيون لمنظمة العفو الدولية

«مشروع الشركاء الاستراتيجيين» جزء من «وحدة
النماء» في منظمة العفو الدولية. ويهدف المشروع إلى
تنمية أنشطة حقوق الإنسان وتأثيراتها في البلدان التي
لا توجد فيها كيانات لمنظمة العفو الدولية، وذلك عن
طريق إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية محلية.
كما يهدف إلى زيادة حضور منظمة العفو الدولية
والشريك الاستراتيجي، وإيجاد منابر للقضايا التي تعمل
منظمة العفو الدولية من أجلها في البلاد. وشمل الشركاء
الاستراتيجيون لمنظمة العفو الدولية في 2012 كلا
من إندونيسيا وتيمور الشرقية ورومانيا وطاجيكستان
وقرغيزستان وكازاخستان وكمبوديا وهايتي.

لمزيد من المعلومات بشأن الشركاء الاستراتيجيين، يرجى
الاتصال على العنوان الإلكتروني التالي:
Strategic_Partnerships_Team@amnesty.org

العضوية الدولية في منظمة العفو الدولية

ويوجد أيضاً أعضاء دوليون في عدة بلدان وأقاليم في شتى
أنحاء العالم.

يمكنكم الاطلاع على مزيد من المعلومات على شبكة
الإنترنت:
www.amnesty.org/en/join
email: mobilization@amnesty.org

مكاتب منظمة العفو الدولية

International Secretariat (IS)
Amnesty International,
Peter Benenson House, 1 Easton Street,
London WC1X 0DW, United Kingdom
email: amnestytis@amnesty.org
www.amnesty.org

**Amnesty International Language Resource Centre
(AILRC)**
Head office
Calle Valderribas, 13, 28007 Madrid, Spain
email: AILRC@amnesty.org
Arabic: www.amnesty.org/ar
Spanish: www.amnesty.org/es
Amnesty International Language Resource Centre –
French (AILRC-FR)
Paris office
47 rue de Paradis - Bât C, 75010 Paris, France
www.amnesty.org/fr



سكان مستوطنة «ديب سي» غير الرسمية، نيروبي، كينيا، أغسطس/آب 2012. ومعظم سكان المستوطنة، الذين يُقدر عددهم بنحو 7,000، محرومون من التمديدات الصحية الكافية والرعاية الصحية والمدارس والطرق وإنارة الشوارع.



تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 حالة حقوق الإنسان في العالم

يؤثّق تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2013 حالة حقوق الإنسان في 159 بلداً وإقليماً في مختلف أنحاء العالم خلال العام 2012.

وإذا كانت حكومات العالم قد تشدّقت بالكلمات المعسولة عن التزامها بحقوق الإنسان، فقد واصلت انتهاك هذه الحقوق متذرعةً في ذلك بمصالحها الوطنية، أو بالأمن القومي، أو بالمخاوف بشأن الأمن العام.

وفي المقابل، خرج ملايين الأشخاص إلى الشوارع في شتى أنحاء العالم، واستعانوا بالطاقت الخلاقة لشبكات التواصل الاجتماعي، من أجل فضح القمع والعنف والظلم، ودفع بعضهم ثمناً باهظاً في سبيل ذلك. ففي كثير من البلدان، كان هؤلاء النشطاء هدفاً لحملة التشويه والتشهير، أو لصنوف العنف، أو للزج بهم في غياهب السجون. ومع ذلك، استمرت أنشطة المقاومة الباسلة، على المستوى الفردي والجماعي، تحفّز على النضال من أجل حقوق الإنسان وتسلّط الضوء على ما تقتربه الحكومات والقوى ذات النفوذ.

ويقدم هذا التقرير دلائل شتى على شجاعة وإصرار هؤلاء النساء والرجال الذين خرجوا في سائر بقاع العالم للمطالبة باحترام حقوقهم وإعلان تضامنهم مع أولئك الذين انتهكت حقوقهم.

ويوضح هذا التقرير بشكل جلي أن حركة حقوق الإنسان تزداد قوةً ورسوخاً رغم كل العقبات التي تعترض سبيلها، وأن الأمل الذي تبثه في نفوس الملايين لا يزال يمثل دافعاً هائلاً من أجل التغيير.

ناصلوا معنا على الموقع amnesty.org



منظمة العفو
الدولية